

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس _ مستغانم _



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية

مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية
المستدامة في الجزائر

إعداد الطالبان:

_ مصطفىاوي عبد القادر

_ مغطات العجال

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. موزاوي عبد القادر	أستاذ محاضر- أ-	جامعة مستغانم	رئيسا
د. بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر- أ-	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
د. بوزيان العجال	أستاذ محاضر- أ-	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/ 2020



كلمة شكر

أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني الى ما كنت أطمح إليه

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفا، إلى أساتذتي المحترمين

وعلى رأسهم الأستاذ المشرف بن زيدان ياسين الذي أرشدني وتحمل

معي مشقة انجاز هذا العمل إلى غاية اكتماله

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في سبيل انجاز وإتمام هذا العمل في أحسن

وجه

إلى كل الزملاء والأصدقاء

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذين ربباني صغيرا وسهرا على تربيته .

إلى من كلله الله بهيبة الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار،

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك

أبي الغـالي

إلى من فرحت لفرحي وحزنت لحزني والتي ربت وسهرت عرفانا

بمجهوداتها حفظها الله وأطال في عمرها أمي العزيزة .

إلى كل أفراد العائلة الكريمة .

إلى كل الأصدقاء .

م . عبد القادر

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم الله عزّ وجلّ (ولا
تقل لهما أف ، ولا تنهرهما ، وقل لهما قولاً كريماً) ، إلى من حملتني
وهن على وهن وإلى من سهرت على سقمي ، وربتني أحسن التربية
، أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه .

إلى الذين رباني و عوضني فقدان أمي وكابر مع الشدائد ، والدي
أطال في عمره .

إلى قرّة عيني أولادي معاذ وهيبة ، و التوأمين الحسن والحسين
حفظهم الله من كل سوء .

إلى من ساهم بصغيرة أو بكبيرة في رسالتي هذه جزاهم الله كل
خير .

إلى كل أفراد العائلة ، و كل الأصدقاء .

م . العجال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية البيئية.
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية الجباية البيئية.
2	المطلب الأول: مدخل لنظام الجباية.
16	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة والتلوث البيئي
18	المطلب الثالث: مدخل للجباية البيئية.
21	المطلب الرابع: مبادئ وأهداف الجباية البيئية
23	المبحث الثاني: التنظيم الفني للجباية البيئية
23	المطلب الأول: المكلف بالجباية البيئية.
25	المطلب الثاني: وعاء الجباية البيئية وتحديد سعرها
27	المطلب الثالث: مكونات الجباية البيئية
30	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقتها بالجباية البيئية في الجزائر
31	تمهيد
32	المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة
32	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
36	المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة
40	المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة
44	المطلب الرابع: المبادئ العامة للتنمية المستدامة
45	المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة
45	المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة
50	المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة
52	المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة
53	المطلب الرابع: إشكالية قياس التنمية المستدامة وأهم مؤشراتهما
55	المبحث الثالث: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة في الجزائر
55	المطلب الأول: تقييم الجباية البيئية (الإيجابيات والانتقادات)
56	المطلب الثاني: اليات الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة
57	المطلب الثالث: مساهمة الجباية البيئية بالنهوض بقطاع البيئة في المؤسسات

فهرس المحتويات

60	خلاصة الفصل
61	الخاتمة
64	المصادر والمراجع

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	كيفية تكامل أبعاد التنمية المستدامة	الجدول (01)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
49	أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة	الشكل (01)
52	الأهداف التي يتعين على التنمية المستدامة تحقيقها	الشكل (02)

المقدمة

المقدمة

- مقدمة:

تواجه الجزائر في الوقت الراهن مشاكل تلوث عويصة، ناتجة عن مخلفات المياه الصناعية غير المعالجة، انبعاث الغازات السامة، إنتاج الفضلات الخطيرة، قطع الأشجار والتصحر وتدهور النظام البيئي، والتي تعتبر مشاكل بيئية حقيقية. ولقد أضحى موضوع حماية البيئة ومكافحة التلوث، من أكبر الانشغالات السياسية، حيث انعقدت من أجلها الكثير من المؤتمرات المحلية والدولية واهتم بها الكثير من المفكرين والعلماء، حتى عامة الناس، حيث تسعى الدولة جاهدة على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، التي حظيت بدورها باهتمام واسع من مختلف الباحثين الذين أجمعوا على أنها بديل موسع لمفاهيم سابقة أثبتت قصورها وأدت الى التدهور البيئي الخطير، فالتنمية المستدامة تمثل مفهوما تنمويا شاملا وبديلا يضم ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في البعد الاقتصادي، الاجتماعي و البعد البيئي وتعتبر الجباية البيئية من بين الروافد الهامة في منظومة المحافظة على البيئة لذلك باشرت الجزائر منذ سنة 1992 في البحث عن اجراءات مالية لمحاربة ظاهرة التلوث البيئي من خلال قوانين الجباية البيئية لوضع حد للأنشطة الملوثة، حيث أصدرت القانون 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003 المتعمق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، وهذا ما ركزنا عليه في دارستنا.

- الإشكالية الرئيسية:

لمعالجة هذا الموضوع يجب الاجابة عن التساؤل الرئيسي التالي : "كيف تساهم الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ؟" .

- التساؤلات الفرعية:

للإلمام بالإجابة عن التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالجباية البيئية ؟
2. ما مفهوم التنمية المستدامة ؟
3. ما علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة ؟

- الفرضيات :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية:

تساهم الجباية البيئية بشكل كبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

المقدمة

- الفرضيات الفرعية:

- 1- الجباية البيئية عبارة عن رسوم تدفع مقابل الأضرار التي تلحق بالبيئة .
- 2- التنمية المستدامة مفهوم يربط بين حق الأجيال الحالية والاجيال القادمة في التنمية .
- 3- توجد علاقة طردية بين الجباية البيئية والتنمية المستدامة
- 4_ أسباب اختيار الموضوع :

- أسباب موضوعية :من بين الاسباب نذكر ما يلي :

تعاظم أهمية الجباية البيئية، ووجوب الاهتمام بها أكثر نظار لكونها متغير مهم في خدمة التنمية المستدامة.

محاولة الربط بين الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

- أسباب ذاتية: من بين الاسباب ذكر ما يلي :

الرغبة في معرفة واقع الجباية البيئية .

تماشي موضوع الدراسة مع تخصصنا العلمي.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة التأكد من أن الضرائب والرسوم البيئية وسيلة مالية وقانونية

تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة، من خلال اشارك المؤسسات الاقتصادية في

المحافظة عليها، ومدى التزامهم في تسديد هذه الرسوم.

كما تكمن أهميته في تجديد ومعرفة حصيلة الرسوم البيئية ودورها في تمويل المشاريع التنموية

سواء في الجانب البيئي، أو الاقتصادي أو الاجتماعي في إطار تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على

حقوق الأجيال القادمة .

- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز وتشخيص مختلف الآثار التي تنشأ عن التدهور البيئي .
- تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من الجباية البيئية والتنمية .
- الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة .

المقدمة

- توضيح أثر الضارثب و الرسوم البيئية من حيث الوعاء، الحساب، التحصيل و التخصيص في تحقيق التنمية المستدامة
- المنهج المتبع وأدوات الدراسة
- لقد اعتمدنا في دارستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي ، بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات المتبناة من خلال جمع البيانات وتحليلها .
- صعوبات الدراسة:
- قلة المراجع وتكرار نفس المعلومات خاصة في مجال الجباية البيئية
- صعوبة الحصول على المعمومات
- الدارسات السابقة:
- 1_ الدارسة الأولى: مذكرة ماجستير لمطالب عبد الباقي محمد، بجامعة الجزائر، للسنة الجامعية 2009-2010 ، تحت عنوان "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة حيث سعى من خلال دارسته إلى التعريف بالتنمية المستدامة وتحديد أبعادها، وبالإضافة إلى محاولة تبان تأثير الجباية البيئية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- لقد توصل في نهاية دارسته إلى النتائج التالية:
- _ مفهوم التنمية المستدامة يعبر عن أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية دون رهن الأجيال القادمة في حقها، فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية ،الاجتماعية و البيئية.
- _ يعتبر التلوث البيئي بمختلف أنواعه ومصادره، من أهم المشاكل التي قد تعيق من استمرارية التنمية المستدامة.
- 2_ الدارسة الثانية: عبارة عن مذكرة ماجستير للطالب السعيد زنات بعنوان " دور الضارثب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر" من جامعة المسيلة، للسنة الجامعية 2015_2016.
- هدفت هذه الدارسة إلى الأهداف الموالية:
- _ إبراز الدور الذي تلعبه الضارثب و الرسوم البيئية في إشراك المؤسسة الاقتصادية لتحقيق البعد البيئي.
- _ توضيح أثر الضارثب و الرسوم البيئية من حيث الوعاء والحساب والتحصي.

المقدمة

_ فهم القيد الذي تمثله الضرائب والرسوم البيئية على مختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية التي لها أضرار على البيئة.

وتوصل من خلال دارسته إلى النتائج التالية:

_ نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر به أثار سلبية على البيئة حيث أن فئة كبيرة من هذه المؤسسات لا تولي اهتمام كبير لدمج البعد البيئي في نشاطها.

_ تحاول المؤسسة الاقتصادية في الجزائر إظهار اهتمامها بالبيئة من خلال المشاركة في التظاهرات العلمية ذات الصلة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث .

_ الضرائب والرسوم البيئية استطاعت بعث إبداعات بيئية بالمؤسسة الاقتصادية .

- هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم دارستنا إلى ثلاثة فصول على النحو التالي

تناولنا في الفصل الأول " الجباية البيئية " حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم البيئة والتلوث وكذا مفهوم الجباية البيئية .

وفي المبحث الثاني فتناولنا التنظيم الفني للجباية البيئية، المكلف بها، وعائنها وطريقة تحديد سعرها .

أما الفصل الثاني فقد تحدثنا فيه عن التنمية المستدامة وعلاقتها بالجباية البيئية

ففي المبحث الأول قد تطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية المستدامة ، أهدافها ومبادئها وفيما يتعلق بالمبحث الثاني فقد تناولنا أبعادها وإشكالية قياسها .

وفيما يخص المبحث الثالث، تناولنا علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة في الجزائر .

الفصل الأول

تمهيد:

يعرف العلم التطورات الاقتصادية في إطار ما يعرف بالعمولة الاقتصادية غير أن هذه التطورات أثرت سلباً على البيئة التي تعتبر أهم أسباب استمرار حياة الإنسان، إذ أصبحت غير قادرة على الاستمرار والوفاء بمطالب الإنسان، كل هذا أثار اهتمام الباحثين والمفكرين بغية الوصول إلى حلول تساهم في المحافظة على البيئة.

إذ نجد جل الدول المتقدمة تعمل على تطور ترسانة مف القوانين والبنود لحماية البيئة، والجزائر هي الأخرى لم تتواني في البحث عن إجراءات وسياسات تسعى من خلالها لحماية البيئة ويلاحظ أن اهتمامها بالموضوع بدأ من تسعينات القرن العشرين، وذلك عن طريق الجباية البيئية أو ما يصطلح عليها بالجباية الخضراء. ويتزايد اهتمامها من خلال صدور قانون المالية لسنة 2002 وتشريعات التي تليه .

وفي هذا الصدد حاولنا من خلال فصلنا هذا المعنون بالجباية البيئية الإمام بمختلف حيثياتها حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث 01: ماهية الجباية البيئية.
- المبحث 02: التنظيم الفني للجباية البيئية.

المبحث الأول: ماهية الجباية البيئية.

تعد الجباية البيئية من أكفء السياسات والإجراءات المعتمدة لحماية البيئة، وتتمثل في فرض الدولة الضرائب والرسوم على المتسبب في إلحاق الأذى والضرر بالبيئة كتعويض، كما تعتبر الجباية البيئية وسيلة ردع، فامتناع المكلف عن دفع تكاليف الأضرار التي تسبب فيها يعرضه إلى عقوبات. المطلب الأول: مدخل للنظام الجبائي.

لقد تزامن بروز مفهوم الجباية مع نشأة الدولة باعتبارها أهم إيراداتها، وتعد وسيلة أساسية للتعبير عن علاقة الدولة بالأفراد ومالها، وقد خضعت كغيرها من العناصر المالية لتيارات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية ونفسية وقد تمخض عن كل هذا ما يعرف بالنظام الجبائي المطبق في المجتمعات الحديثة.

الفصل الأول: الجباية العادية.

أولاً_الإيرادات الضريبية: وتتكون من:

1_ مفهوم الضريبة:

يوجد اختلاف كبير في تحديد مفهوم معين للضريبة وهو ما يفسر وجود مجموعة من التعاريف المختلفة نذكر منها الآتي:

حسب النظريات القديمة تم اعتبارها ثمن خدمة مقدمة من طرف الدولة أو علاوة التأمين المقدمة من طرف الأشخاص من أجل ممارسة حقوقهم.¹

_GASTON JEJE عرفها بأنها: اقتطاع نقدي يلزم الأفراد بشكل إجباري ونهائي وبدون مقابل وذلك من أجل تغطية الأعباء العامة.²

_أما الأستاذ عبد الحميد دراز فقد عرفها على أنها: "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحديد أهداف المجتمع."³

_عرفها رفعت محجوب على أنها: "اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل لدافعها وذلك لغرض تحقيق نفع عام."⁴

كما تعرف الضريبة بأنها: "اقتطاع إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة."⁵

¹ خلاصي رضا، النظا الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر، ط 2، الجزائر، 2006، ص11

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر، ط4، الجزائر، 2008، ص13

³ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، ص145

⁴ يونس أحمد، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص12

⁵ شعباني لطفي، جباية المؤسسة (دروس مع أسئلة وتمارين محلولة) د ط، د.ت.ن، ص14

من خلال التعاريف السابقة نلخص إلى التعريف التالي: "الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي تفرضه السلطة العامة وفق قانون محدد على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حسب قدراتها التكلفة، بطريقة نهائية وبلا مقابل، تدفع للدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بقصد تغطية الأعباء العامة المحلية.".

يتضح من خلال مجموعة تعريف الضريبة المقدمة أننا نستخلص مجموعة من المميزات الخاصة بها وهي:¹

* الضريبة ذات شكل نقدي: مع انتشار استعمال النقود واعتبارها وسيلة وأداة التعامل الأساسية في المجتمع. انتهى عهد الصور العينية للضريبة خاصة مع كثرة عيوبها وصعوبة جبايتها، أين كانت تدفع الضريبة بشكل عيني، وهذا بتقديم الأفراد جزءاً من محاصيلهم ومنتجاتهم. لكن هذا لم يكن عادلاً عند فرض الضريبة على الناتج الإجمالي دون النظر إلى تكاليف الإنتاج للمكلف، كما أن النفقات والإيرادات العامة أصبحت في شكل نقدي بما يلاءم الظروف والأنظمة الحديثة

* الضريبة فريضة جبرية: ليس للمكلف الحرية في دفع الضريبة أو عدم دفعها ولا في اختيار مقدارها ولا كيفية و موعد دفعها، حيث تحدد لسلطة العامة الجوانب التقنية الخاصة بها.

* الضريبة النهائية: فهي غير قابلة للاسترداد كونها ليست أمانة أو وديعة.

* الضريبة تدفع وفقاً لمقدرة المكلفين: أن مقدار الضريبة مرتبط بالمقدرة التكلفة للفرد المكلف بالضريبة، أي مقدار ما يملكه، أو يحققه أو العمليات المرتبطة بالضريبة التي يقوم بها

* الضريبة تفرض من قبل الدولة: انفراد السلطة العامة بوضع النظام القانوني للضريبة وهي من أشكال إبراز سيادة الدولة، حيث لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى الضريبة إلا بقانون وليس بناء على قانون.

* الضريبة تفرض بلا مقابل لتحقيق منفعة عامة: لا يعرف المكلف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي تعود عليه من دفع الضريبة، بل يستفيد بصفته واحد من الجماعة من الدفعات العامة (التي اقترضت على الدفاع، الأمن، العدالة، في عهد الضريبة المحايدة، تم أصبحت تشمل كل ما يحقق أهداف المجتمع من تعليم، صحة و بني تحتية... الخ).

2- أهداف الضريبة :

إن فرض الضرائب لـ يكن أمراً عبثاً، بل جاء بغية تحقيق أهداف مسطرة في مجالات مختلفة وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:²

¹ عبد المجيد قدري، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص22، ص23

² هاشم عبد الرحمان تكرروري، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص143-149

- * الهدف المالي: انه الهدف التقليدي للضريبة. إذ تستعملها الدولة لتمويل خزيتها ، وبالتالي تسديد مختلف النفقات التي تقع على عاتقها ، حيث أن أهمية الضرائب في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية التي تحتل الصدارة بالرغم من اهتمام الدولة بالضريبة .
- * الهدف الاقتصادي: أن الدولة تعتمد على الربية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهي أداة يعالج بها التضخم والانكماش ، وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي في حالة التضخم يرفع معدل الضريبة من أجل امتصاص الكتلة النقدية الزائدة وفي حالة الانكماش يخفض معدل الضريبة وتزيد الإعفاءات بغرض زيادة الادخار وتوسيع الاستثمار
- * الهدف الاجتماعي: يكمن الهدف الاجتماعي في تقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف طبقات المجتمع ، ولهدا عمدت الأنظمة الجباية إلى تحسين ظروف فرض الضريبة التي تحمل في طياتها العدالة الاجتماعية، فتفرض الضريبة التصاعدية بالشارح من أجل مراعاة مصالح الدخل المنخفضة و الطريقة النسبية تراعي مصالح المرتفعة .
- * الهدف السياسي: تستعمل لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وذلك بفرض ضرائب و رسوم جمركية على السلع المستوردة من أجل تغيير عن موقفها السياسي وذلك بفرض ضرائب و رسوم جمركية عالية على سلع الدول المخالفة لها سياسيا وتقوم بالعكس مع سلع الدولة الموافقة لها سياسيا .
- *الأهداف البيئية: تعيد الأهداف البيئية الحديثة نسبيًا، بالمقارنة مع الأهداف السابقة و من أهم هذه الأهداف نجد:
- الحد من التلوث البيئي ، حيث تقوم بفرض ضرائب على كل ما يؤدي إلى حدوث تلوث و مشاكل بيئية تشجيع الصناعات الخضراء وهو مصطلح يقصد به الصناعات غير الملوثة للبيئة حيث تقوم الدولة بتقديم إعفاءات ضريبة للمصانع التي تستخدم في إنتاجها أساليب غير مضررة بالبيئة .
- 3- مبادئ الضريبة :**
- يقصد بها مجموعة القواعد والأسس الواجب مراعاتها عند وضع النظام الضريبي ، وهي تحقق كل من مصلحة المكلف والخزينة العمومية، وقد وضع الاقتصادي الانجليزي "آدم سميث" في سبيل بحثه عن الشروط العامة لنظام ضريبي فعال أربع قواعد صاغها في كتابه "ثروة الأمم" ، 1776 حيث تهتم هذه القواعد باستثناء الأولي منها بالشروط الخارجية للضريبة والعلاقات بين الدول والمكلف من حيث وضع وعاء الضريبة وإصدارها وتحصيلها، وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:¹

¹ محمد عباس محرز، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS (الشركة الخدمات التجارية والجمركية والاستثمارات)، الجزائر، 2010، ص20-ص26 .

*قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة:

عدالة توزيع العبء المالي، إذ يجب أن يساهم أفراد الدولة في النفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم، و بالتالي فالعدالة لا تعني أن المكلفين يدفعون نفس المبلغ من الضريبة، إنما تعني مشاركة كل مكلف سواء معنوي أو طبيعي في الأعباء العامة للدولة وذلك حسب القدرة التكلفة، وقد أوجد المفكرون المليون في الضريبة التصاعدية الأداة المثلى لتحقيق مبدأ العدالة والحد من التفاوت في توزيع الدخل، وفي إطار هذا المبدأ نميز مبدأين:

_مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة:

تفرض على كافة المواطنين (حتى المقيمين بالخارج ولهم أملاك بإقليم الدولة) الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا (الجنسية) أو اقتصاديا (المقيمين من الأجانب) ويستثنى الإعفاءات المقررة لبعض أعضاء السلك الدبلوماسي أو لأغراض اقتصادية أو اجتماعية.

_مبدأ الشمولية المادية للضريبة:

أي فرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية من دخول و ثروات إلا ما استثني قانونا كالأراضي البور أو المناط الآجرة.

*قاعدة الوضوح واليقين: أي تكون الضريبة محددة دون غموض من حيث الفترة، النمط، الحجم،

وكيفية الدفع، بما يسمح للمكلف من تحديد موقفه الضريبي ويمنع التعسف والتجاوز في حقه.

* قاعدة الملائمة: أي تنظيم قواعد الضريبة بما يلاءم المكلفين بها وتسهيل دفعها خاصة فيما يتعمق بموعد التحصيل وطريقته، وهنا ظهر ما يعرف بالاقطاع من المنبع بالنسبة لضريبة الدخل الأجرى بما يحقق ملائمة التحصيل مع موعد تحقيق الدخل ، ويجعل المكلف أكثر قدرة و تقبلا لعبي الضريبة و يسهل التحصيل على مصلحة الضرائب .

*قاعدة الاقتصاد في نفقة الجباية: أي تحصيل الضريبة بأسهل الطرق والأقل تكليفا ، مما يضمن

فعالية الضريبة كمورد مالي دون ضياع جزء كبير منه للحصول عليها ، ولذلك تسعى إدارة الضرائب

لاختيار أسلوب الجباية و التحصيل المناسب لطبيعة الضريبة ، وفي الوقت الحاضر يتم استعمال

الإعلام الآلي الذي تسيره طاقة بشرية مكونة بهدف دعما لتقليل من التكاليف قدر الإمكان .

*قاعدة الثبات: عدم التغيير مع تغيرات الحياة الاقتصادية.

*قاعدة المرونة: تازمن التغيير في الدخل بالغير في حصيلة الضريبة.

4_ أنواع الضرائب:

اختلفت وجيات النظر في تصنيف الضرائب، إذ نجد من صنفها من حيث نقل عبئها، من حيث إعادة الخاضعة لها، ولذلك من حيث الواقعة المنشأة لها و...الخ:

* من حيث نقل العبا الضريبي: وتنقسم إلى ¹

_ ضرائب مباشرة: هي ضرائب تورّد إلى الخزينة من قبل المكلف بها مثلا: الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة مباشرة كون أن المكلف بها لا يستطيع تحميل عبئها على أي طرف آخر مهما كانت صفته.
- ضرائب غير مباشرة: هي عكس الضرائب المباشرة كون العبا الضريبي فيها ينتقل من المكلفين بها قانونيا إلى المستهلك الأخير و ابرز من ذلك الرسم على القيمة المضافة.

* من حيث المادة الخاضعة :

ونجد فيها ²:

-ضرائب على الأشخاص: أن هذا النوع من الضرائب هو السباق إلى الظهور حيث تدفع من أشخاص مقيمين في إقليم معين ، كما تدفع حسب الانتماء الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص ، وتعرف هذه في النظام الإسلامي بالجزية والتي بدفعها أشخاص مقيمين في بلد يعتمد التشريع الإسلامي -الضرائب على الأموال: أساس هذه الضريبة هو ما يملكه الشخص وليس الشخص في حد ذاته وهذا الأخير قد يملك دخلا ورأس المال أو كليهما وبالتالي فإن أساس فرض هذه الضريبة هو الدخل ورأس المال.

* من حيث الواقعة المنشأة لضريبة:

ونذكر منها ³:

-واقعة تملك رأس المال :بمعنى انتقال رأس أعمال من شخص إلى آخر يترتب عنه تكليف ضريبي، فمثلا انتقال المال من المالك إلى الوارث يجعل هذا الأخير خاضع للضريبة على رأس المال.
-واقعة الإنتاج : أن المادة الأولية التي تخضع إلى تعديلات وتحولات بغرض الحصول على منتج سواء تام أو نصف مصنع تنشأ عنها ضريبة على الإنتاج.
_واقعة الاستهلاك: إن التكليف الضريبي الناتج عن الاستهلاك مجسد في مختلف أنواع الضرائب الغير المباشرة وعلى رأسها الرسم على القيمة المضافة، معرض أو توجيه سلعة للاستهلاك سواء كاف للاستهلاك النهائي أو للاستهلاك الإنتاجي يترتب عنه تكليف ضريبي وهو الرسم على القيمة المضافة.
_واقعة تحقيق الدخل: بمجرد تحقيق دخل معين بالنسبة للشخص الطبيعي أو معنوي يجعله خاضعا للتكليف الضريبي، فبالنسبة للشخص الطبيعي يحقق أجر إذا كان عاملا أو يحقق دخل سنوي إذا كان صاحب نشاط ما فكلاهما يخضعان إلى ضريبة الدخل الإجمالي، أما بالنسبة للشخص المعنوي الذي يحقق أرباح يخضع إلى الضريبة على أرباح الشركات.

¹ بومدين بكريتي، السياسات الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراة،

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص22

² نفس المرجع، ص23-24

³ خلاصي رضا، مرجع سبق ذكره، ص18-19

* من حيث المصدر:

وتتمثل الضرائب حسب هذا النوع في ¹:

_ نظام الضريبة المتعددة: فهذا النظام يعتمد على تخصيص لكل نشاط ضريبة خاصة به، ونتيجة لهذا نجد أنواع مختلفة ومتعددة باختلاف وتعدد النشاط.

_ نظام الضريبة الواحدة: وهو تجميع كل الأنشطة مهما كان نوعها، تجارية، صناعية، فلاحية، مالية،...

الخ إخضاعها إلى الضريبة وحيدة كالضريبة على الدخل الإجمالي مثلا: من حيث السعر: ²

_ الضرائب النسبية: إن الضريبة النسبية تمثل ذلك الاقتطاع الضريبي الذي يفرض نسبة واحدة على مجموع المداخيل.

_ الضرائب التصاعدية: نجد هنا علاقة طردية بين الدخل والمعدل فكلما زاد الدخل زاد المعدل المطبق،

تفرض هذه الضرائب تتزايد بتزايد قيمة الوعاء الضريبي وهو الأسلوب الأكثر انتشارا، وينقسم إلى نوعين ، تصاعدية بالطبقات تصاعدية بالشارئح. :

أ_2_ مفهوم الرسم :

أ_2_1_ تعريف الرسم:

تعتبر الرسوم من "الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الإنفاق العام، وتحصل

عليها الدولة من الأفراد حينما يلجئون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها الخاصة." ³

_ كما يعرف أيضا على أنه " : مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة

معينة تعود عليه بنفع خاص، وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالبا." ⁴

_ وهناك من يعرفه على أنه " : مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية،

مقابل منفعة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل." ⁵

¹ نفس المرجع السابق، ص20

² نفس المرجع، ص21

³ شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص17

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 102.

ومن خلال التعريف التي تم التطرق إليها يمكن لنا أن نضع التعريف التالي للرسم: "الرسم عبارة عن مقابل يدفعه الشخص نظير حصوله على خدمة، وتستغل عائدات هذا المبلغ المدفوع نفقات عامة تلي احتياجات كل أفراد المجتمع."¹

أ_2_ب_ خصائص الرسم:

من خلال التعارف سالفة الذكر يمكن صياغة مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الرسم وتمثل في.²

*صفة النقدية: يدفع الرسم نقدا للدولة وليس عينا، وذلك بسبب سيادة الاقتصاد النقدي ولتلاءم مع الصفة النقدية للنفقات العامة.

*الصفة الجبرية: يدفع الرسم بصفة جبرية من الشخص المتحصل على الخدمة، إذ تحدد قيمته من قبل السلطة العامة وليس لطالب الخدمة دور في تحديده، بالإضافة إلى أن الفرد مطالب ومخير بتقبل الخدمات وإلا عرض نفسه للعقاب أو قد يحرمه من امتيازات مهمة مثال ذلك الحصول على إجازة حمل السلاح أو الحصول على بعض الوثائق الرسمية أو توثيق العقود أو التقاضي... الخ - ويكون الإكراه والإجبار والإكراه في دفع الرسم على نوعين هما:

*الإجبار القانوني: حيث يكون الفرد مجبرا على طلب الخدمة ولا خيار له في رفضها كما هو الحال في دفع رسم التقاضي ورسم الحصول على الوثائق مثل وثيقة التخرج من الجامعة ورسوم المعالجة في المؤسسات الصحية الحكومية أو رسوم التعليم أو التسجيل العقاري.

* الإكراه المعنوي: حرية طلب الخدمة أو رفضها من طرف الفرد وهو ما يجعله حرا في دفع الرسم أو الامتناع عن ذلك مثال ذلك رسم الحصول على جواز السفر ولكن كثيرا من الخدمات إذ امتنع الفرد عن طلبها يعرض نفسه للمسائلة القانونية أو الحرمان من امتيازات مهمة .

*الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة: دفع الرسم يكون مقابل الحصول على خدمة مقدمة من طرف الدولة فقط، وتكون في صورة الحصول على هذه الخدمة من موظف حكومي مثل القاضي و كاتب العدل أو منح امتياز للفرد كرخصة الصيد وممارسة مهنة معينة، أو تكون الخدمة على شكل تكاليف تتحملها الدولة كرسوم الأرضية وسعر الرسم لا يحدد بتناسب والمركز المالي لطلب الخدمة وإنما يحدد بالتناسب وتكلفة الخدمة المقدمة، كما إنها تدفع من قبل المستفيد من الخدمة لا غير.

¹ نفس المرجع، ص104.

² عادل فليح العلي، المالية العامة، ط 1، دارالحامد، عمان، 2007، ص76-ص77.

*طابع المنفعة: دفع الشخص المستفيد من الخدمة للرسم المترتب عنها يكسب منفعة خاصة وفي نفس الوقت يحصل المجتمع علي منفعة اجتماعية مثال ذلك عندما يدفع الضمان رسوم التقاضي فان كل منهما يحصل علي حقه وهي تتمثل في المنفعة الخاصة ، وتسود العدالة ويردع الظلمة و المعتدون علي حقوق الآخرين وهذه تمثل منفعة عامة يحصل عليها المجتمع .

ثانيا :الإيرادات غير ضريبية.

1_الرسوم الجمركية:

وهي عبارة عن:¹

أعباء مالية تتحملها السلع المستوردة بمناسبة مرورها للحدود الإقليمية، قد تفرض على القيمة الكلية للسمعة المستوردة كأن تكون 10% أو تفرض على شكل مبلغ معين من كل وحدة من وحدات السلعة. تستخدم هذه الرسوم لتحقيق أهداف اقتصادية مثل تشجيع الإنتاج الوطني وذلك من خلال فرض رسوم عالية على السلع المستوردة لكي تقل المنافسة بين المنافسين أو لتقليل استيراد واستهلاك بعض السلع، إضافة إلى ما تحققه الدولة من إيرادات مالية. وأهمية هذه الرسوم تختلف حسب سياسة الدولة ودرجة تطورها، إذ أنها تشكل نسبة ضئيلة من إيرادات الدولة في الدول الصناعية المتقدمة فهي الولايات المتحدة 5 و 1% وفي فرنسا 1 و 0%

وفي المملكة المتحدة 1 و 0% وذلك راجع لتطورها الاقتصادي والسياستها الداعية إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود. أما في الدول النامية فتشكل الرسوم الجمركية نسبة عالية إذ في مصر 3 و 31%، تونس 36%، في اردن 42% والسودان 46% واليمن 73.5%.

تتخذ هذه الرسوم عدة أنظمة مثل:

*نظام التجارة العابرة (الترانزيت): وتعني فرض ضرائب بسيطة جدا أو عدد فرضها على السلع تمر عبر أراضي البلد إلى بلد آخر.

*نظام المناطق الحرة: في هذا النظام تعتبر الدولة جزءا من أراضيها واقعة خارج حدودها من الناحية الجمركية. إذ تدخل السلع إلى هذه المنطقة من غير فرض الرسوم عليها، وهذا من أجل تشجيع التجارة الدولية.

*نظام الاسترداد: لتشجيع الصناعة والتصدير، تفرض على السلع المستوردة ومنها الموارد الأولية ولكن عندما يعاد تصدير السلع المصنعة من هذه المواد تعاد الضريبة للمكلف.

¹ سعيد علي العبيدي، اقتصادية المالية العامة، دارجلة، 2011، ص 158-159.

2_ الإتاوة:

تأخذ الدولة بمبدأ الإتاوة نتيجة تقديم عمل عام له مصلحة عامة إلا أنه يعود بالنفع على فئة معينة من المواطنين على سبيل المثال ارتفاع الرأسمالية للعقارات نتيجة لقيام مشاريع جديدة (توصيل الكهرباء والمياه، والمجاري المائية لأحياء جديدة، أو شق الطرق).

وعليه فالإتاوة يقصد بها: "المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة. فتعبيد الطريق أو إقامة سد يؤثر على قيمة الأراضي المجاورة، يساهم المستفيد بقسط ما في النفقات التي تكبدها الدولة."¹

3_ الثمن العام :

يدفعه الفرد مقابل سلعة أو خدمة لهيئة إدارية (ثمن الاشتراك في الهاتف) أو مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري أو مؤسسة عامة اقتصادية.

وبطبيعة الحال فإن الثمن العام يحقق إيرادات عامة للدولة ويتمثل في الأرباح التي تحققها الدولة من بيع هذه المنتجات، فيما يتعلق بتحديد الثمن العام فإنه لا توجد في حقيقة الأمر، قواعد عامة يمكن الارتكاز عليها عند تحديد أسعار ما تنتجه المؤسسات العامة من سلع وخدمات إذ يختلف الأمر بحسب نوع السوق والهدف من المؤسسة، وهو ما يتطلب التفرقة بين الحالات التي تمارس فيها الدولة نشاطها التجاري والصناعي على سبيل المنافسة بينها وبين مشاريع الأفراد وبين الحالات التي تتمتع فيها الدولة بمركز احتكاري بشأن أنواع من السلع، وفي حالة المنافسة الكاملة، فإن الدولة شأنها شأن الأفراد تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ومن تم فتحديد الثمن العام يخضع لقوى العرض والطلب، وهنا يسمى الثمن العام رغبة في تمييزه عن الثمن الخاص.²

4_ الغرامة:

هي عقاب شخص ما بسبب مخالفة للقوانين و اللوائح، وبالتالي فلها طابع جدي، حيث أن الضريبة مؤسسة أصلاً لتمويل نفقات الدولة، وهي تعتبر موارد من موارد الخزينة.

5_ أملاك الدولة:

تعتبر المؤسسات العمومية المحلية ملكاً للدولة، وعلى اثر ذلك تطبق عليها جميع الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم المؤسسات العمومية، كما هو معروف بموجب المولد من 2 إلى 4 من قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 و المتضمن القانون التوجيهي لمؤسسات الاقتصادية.³

¹ لجناف عبد الرزاق، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، مطبوعة موجهة لفائدة طلبة LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 7.

² حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ص 14-ص 16.

³ المادة 108 من قانون المالية 1993 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 41 المؤرخة في 20 يناير 1993 ص 41.

تحصل أتاوي عليها إما لصالح ميزانية الجماعات العمومية التي تتبع لها ملحقات الأملاك العمومية المعنية أو لصالح ميزانية الهيئات العمومية المسيرة عندما يتعلق الشغل بملحقات الأملاك العمومية التابعة للدولة الممنوحة أو المتنازل عنها لها، في هذه الحالة تدفع من حاصل هذه الأتاوي لميزانية الدولة الحساب رقم 201-606 المعنون (محاصيل ومداخيل املاك الدولة):¹

_ 33% من طرف المؤسسات العمومية للموانئ والمطارات.

_ 10% من قبل كل هيئة عمومية مسيرة أخرى.

الفرع الثاني: الجباية البترولية:

أ_ تعريف الجباية البترولية:

تعرف الجباية البترولية على أنها:

هي مجموع الضرائب والرسوم المقدرة من طرف القانون 86/14 الحامل على النظام الجبائي للنشاطات البترولية هاته الضرائب المستحقة والضرائب المباشرة البترولية، هي اقتطاع يفرض على المؤسسات أو الشركات التي تنشط في المجال البترولي، تدفع هذه الضرائب على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة.²

وتطبق الجباية البترولية في المجالات التالية :

- تجميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية.
- نقل المحروقات بالأنابيب.
- التنقيب على حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.

¹ المادة 109 .

² القانون 07 / 05 المؤرخ في 18 أفريل 2005 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 50 لسنة 2005 المتعلق بالمحروقات ص 24

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة والتلوث البيئي:

الفرع الأول: تعريف البيئة:

هناك من يرى أن الحديث على البيئة يعني الحديث عن إطار الحياة والطبيعة، وهناك من يعكسه إليه المصطلح تصورات أخرى تدل على السلبي لهذا المفهوم كالأضرار، التلوث، تدهور إطار المعيشة، استنزاف الموارد الطبيعية، الاستهلاك غير العقلاني للمجال والاعتداء على أراضي الفلاحة... الخ. ونحن أمام التصورات المتنوعة لجوانب البيئة فإننا نسلم بأن لكل مفهوم من هذه المفاهيم علاقة بالبيئة مع العلم أن الكثير من الباحثين في قضايا البيئة قديما وحديثا يسلمون بأن مفهوم البيئة يساير تماما ضرورة الاعتناء بالطبيعة، واستلام إدارك الإنسان أن الطبيعة مجال واسع من مجالات حماية البيئة وتحاول أن نوضح هنا مختلف تعريف البيئة:

أ_ التعريف اللغوي للبيئة:

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل "بوأ" ومنها قول الله تعالى: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد، وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتحتون الجبال بيوتا، فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين"¹، ويقال لغة تبوأ منزلا بمعنى هيأت ومكنت لو فيه.²

ب_ التعريف الاصطلاحي للبيئة:

أول من صاغ كلمة إيكولوجيا (ECOLOGIE) العالم هنري توروه 1858، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها العالم الألماني المتخصص في عمل الحياة "ارنست هيكل" فقد وضع كلمة إيكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين "المنزل أو مكان الوجود والعمل".³

ويعرف الباحث ريكاردو الير مؤسس جمعة "أصدقاء الطبيعة" البيئة على أنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تنظم نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة.⁴

ج_ التعريف حسب مؤتمر ستوكهولم:⁵

البيئة هي مجموعة كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية، وهناك عدة مؤشرات معنية بالبيئة أهمها:

* مؤشر الاستدامة البيئية (ESI) والذي يمثل قدرة الأمم على حماية البيئة خلال العقود المقبلة.

* مؤشر الأداء البيئي (EPI) يركز على الأداء البيئي الحالي لدولة ما وعلى التجارب الحالية.

¹ سورة الأعراف الآية رقم 74.

² كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 5، 2007، ص95.

³ نفس المرجع.

⁴ مالك حسين الحامد، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، ط 1، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2014، ص19.

⁵ بن عزة محمد، دور الجباية البيئية في حماية البيئة من أشكال التلوث، مجلة دراسات جباية، جامعة تلمسان، العدد 3، ديسمبر 2013، ص432.

د_ التعريف حسب المشرع الجزائري:

البيئة هي مجموعة الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذلك الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.¹

الفرع الثاني: تعريف التلوث البيئي:

لا يوجد تعريف حاسم للتلوث، بل كل التعاريف المقترحة من طرف الباحثين حاولت تحديد

عناصر التلوث البيئي وهذا بهدف تحديد مفهوم له، نورد منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ_ يقصد بالتلوث البيئي وجود مادة أو مواد غريبة في أي مكون من مكونات البيئة يجعلها غير صالحة للاستعمال. أو يحد من استعمالها إذ تعني كلمة "تلوث" إضافة أي مواد إلى عناصر البيئة وزيادة محتواها

مع أي اختلاف في تركيب البيئة الطبيعية، والذي يهدد حياة الكائنات الحية من نبات أو إنسان أو حيوانات.²

ب_ تلوث البيئة هو أن يتصل بها كل تغير كمي أو كيميائي في مكوناتها الحية أو غير الحية، لا يمكن للأنظمة البيئية استيعابه دون أن يختل توازنها.

ويلاحظ أن محاولات التلوث البيئي عديدة وقد تكون أحيانا متباينة، لكنها تتفق جميعا على أن عناصر التلوث البيئي لا يمكن حصرها في ثلاث عوامل³

* حدود التغير أو اختلاف في البيئة من حيث مكوناتها أو عناصرها.

* وجود فاعل خارجي (الإنسان) يتسبب في هذا التغير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. * إلحاق أو احتمال إلحاق الضرر بالبيئة.

وبذلك يتجلي أن التلوث يحدث نتيجة اختلاف في مكونات التلوث البيئي بسبب مباشر أو غير مباشر،

أي أن هناك علاقة سببية بين الفعل والضرر، كما أن التلوث البيئي أضييق مفهوما من الأضرار

البيئية، بل لا يعدو أن يكون إلا أحد هذه الأضرار البيئية ولكنه على قدر هام من التأثير بل هو الأكثر

دمارا للبيئة من باقي الأضرار البيئية الأخرى.

ج_ تعريف المشرع الجزائري: قد عرفه في نفي الفقرة 8 من المادة 4 من القانون 10-03 على أنه:

"كل تغير مباشر أو غير مباشر في البيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو يحدث وضعية مضرّة بالصحة

وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية".¹

¹ القانون 10_03 المؤرخ في 20 جويلية 2003، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 43، ص 10.

² قطار نور الدين، الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2016_2017، ص 11.

³ نفس المرجع.

2_ أصناف التلوث:

لا يوجد تصنيف محدد بعينه للتلوث البيئي، لأن كل باحث يتناول الموضوع وفق الازوية المناسبة لمجال تخصصه ولكن يمكن استعراض بعض التقسيمات المتناولة.²

_ التلوث البيئي بالنظر إلى طبيعته:

وفق هذا التصنيف نواجه ثلاثة أنواع من التلوث: التلوث البيولوجي، التلوث الإشعاعي، التلوث الكيميائي.

- التلوث البيئي بالنظر إلى مصدره وأسبابه:

من خلال هذه الزاوية يمكن تصنيف التلوث البيئي إلى: تلوث بيئي طبيعي وتلوث بيئي صناعي.

_ التلوث البيئي بالنظر إلى نطاقه الجغرافي:

إتباعا لهذه الرؤية يمكن حصر التلوث في نوعين: تلوث بيئي قريب المدى (محمي) لا يتعدى نطاق تأثيره مجال حدوته، وتلوث بيئي بعيد المدى لا يمكن التحكم في مده الجغرافي مثل: الغازات المسببة للأمطار الحمضية (يتم في دولة وقد تسقط الأمطار في دولة أو دول أخرى)، أو التلوث النفطي ما بين المياه الإقليمية بين الدول، أو ما بين المياه الإقليمية للدول والمياه الدولية.

_ التلوث البيئي المادي وغير المادي:

* التلوث المادي (الفيزيائي): هو التلوث الذي يصيب أحد عناصر البيئة الرئيسية (الماء، الهواء، التربة)

وبالتالي فهو تلوث ظاهري يصيب الإنسان في صحته وغدائه ومجاله الحيوي والاقتصادي... الخ.

* التلوث غير المادي (المعنوي): هو تلوث محسوس ولكنه غير ملموس إلا من خلال نتائجه وغالبا ما

يكون قاتلا، وهو إما أن يكون على شكل تلوث كهربائي مغناطيسي ناتج عن الموجات الكيرومغناطيسية، التي تؤثر في الإنسان مثل محطات الرادارات والأقمار الصناعية حول الأرض، وإما ان يكون تلوث سمعيا ناتجة عن ضوضاء المدن والمصانع والورشات... الخ.

المطلب الثالث: مدخل للجباية البيئية:

الفرع الأول: مفهوم الجباية البيئية:

1_ تعريف الجباية البيئية:

¹ القانون 10_03 المؤرخ في 20 جويلية 2003، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 43، ص 11.
² فاطمة الزهراء عبادي، نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2013_2014، ص5.

ومن أبرز التعاريف التي جاءت لتعرف الجباية البيئية نجد:¹
لقد عرفت الجباية البيئية لأول مرة من خلال الاقتصادي " Cecil Pigou " الذي كان يعمل بروفيسور في الاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج في الفترة ما بين 1908، في كتابه اقتصاديات الرفاهة (نشر في عام 1920)، اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث.

تعرف الجباية البيئية على أنها مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة وهذه الإجراءات تتضمن: ضرائب ورسوم، إتاوات، إجراءات ضريبية تحفيزية.

الجباية البيئية أو كما يفضل البعض تسميتها بالجباية الخضراء، هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو بالأحرى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث.

وحسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Oecde) :نعنى بالجباية البيئية جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاؤها (منتجات، خدمات، تجيزات، انبعاثات،) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة.

وكذا تعرف الجباية البيئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة البيئية بحيث أن إسقاط وصف البيئة على الجباية في حالة ما إذا كانت وعاؤها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن:

الجباية البيئية هي مجموعة الضرائب والرسوم التي تفرضها الإدارة الجبائية على الملوئين المتسببين في إحداث أضرار على البيئة، كما تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية التي تشجع على استخدام تقنيات في الإنتاج صديقة للبيئة .

2_ خصائص الجباية البيئية:²

تمتع الجباية البيئية بخاصيتين أساسيتين هما:

- تخصيص الرسوم والخروج عن عمومية الميزانية: لقد تطولا مفهوم الضريبة الذي يستند إلى هدف يتمثل في استخدام السلطات العامة الضريبة كأداة لم الحصول على الإيرادات المالية بهدف تغطية النفقات العمومية، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية متعددة، لكن الرسوم التي تفرض لأغراض بيئية تخصص إيراداتها للاستعمال في الأغراض البيئية .

¹ محمد مسعودي، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18، 2013، ص 109.

² صونية بن طيبة، الجباية البيئية كالية لحماية البيئة، ملتقى دولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، مخبر الدراسات القانونية البيئية (Iej) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 9_10 ديسمبر، 2013، ص 9_10.

بمعنى آخر توزيع عبئ الضريبة البيئية على المتسببين في التلوث وتوزيع حصيلة الرسوم لتمويل التدابير المتخذة من طرف السلطات العامة لحماية البيئة، أو المساهمة في تمويل منشآت يقيمها الملوثون أنفسهم لمكافحة التلوث.

- مبدأ المساواة أمام الضرائب: يتخذ مبدأ المساواة المنصوص عليه في دساتير مختلف الدول، عدة أشكال منها: المساواة أمام الأعباء، المساواة أما. الضرائب المنصوص عليها في المادة 6 و 1 من اعلان حقوق الانسان 1948، وبالتالي فإنه لا مجال لوجود أي تباين في معاملة الملوثين أو المواد أو الأنشطة الملوثة يفقد الرسوم البيئية طابعها التحفيزي.

الفرع الثاني: مكونات الجباية البيئية:

تتكون الجباية البيئية من الضرائب والرسوم البيئية وبالإضافة إلى الحوافز والإعفاءات الجبائية وسنتطرق إليها بالتفصيل كما يلي :

- 1_ ضرائب البيئية: هي تلك الضرائب التي يتحملها الملوثون الذين يحدثون أضرارا بيئية بسبب نشاطاتها الاقتصادية الناتجة عن منتجاتها الملوثة واستخدامها لتقنيات مضررة بالبيئة.¹
 - 2_ الرسوم البيئية : نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيما تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسومات خاصة لا تظهر إلا عند المباشرة من خدماتها (مثل: رسم التطهير، النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب) والملاحظ من خلال الضرائب 2: والرسوم البيئية أن استحداثها وتطبيقها يتطلب:²
 - _ ضرورة تدخل الدولة بطريقة مباشرة في حماية البيئة.
 - _ ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث.
 - _ ضرورة وجود عقد اجتماعي لمكافحة التلوث.
 - _ عدالة متخصصة في المشاكل البيئية.
- علما أن العناصر السابقة لا يمكن أن تفي بالغرض في تأسيس قاعدة متينة لتعزيز مكافحة الدولة للتلوث البيئي في غياب عناصر مساعدة يمكن جمعها في الآتي:
- منظمات المجتمع المدني التي تحسس الأعوان الاقتصاديين وأفراد المجتمع بخطورة التلوث البيئي .
 - سياسات تربوية ترخص حماية البيئة في عقول تلاميذ وطلبة المدارس .
 - إستراتيجية إعلامية مقنعة بضرورة المساهمة في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي .

3_ الحوافز والإعفاءات الجبائية:

¹ السعيد زنا، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص75.

² فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 7، جامعة البليدة، 2009-2010، ص349.

الواقع أن النظام الجبائي ليس ضرائب ورسوم بل يتعدى ذلك إلى الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أثر كبير في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة ولأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، في حين التحفيز والإعفاء سوف يحضى بالاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيا وتقنيات محافظة للبيئية علما أن الإعفاء أو التحفيز قد يأخذ الأشكال التالية:¹

- الإعفاء الدائم: وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على مختلف النشاطات الاقتصادية بغية التفريق بين الأنشطة الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.
- الإعفاء المؤقت: يكون لمدة محددة كإعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من مزاولة نشاطها تحفيزا لها وتعويضا لاكتسابها تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة، بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة.
- الحوافز الجبائية: كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الرسوم والضرائب الأخرى، من أجل تحفيز المؤسسة على اقتناء تكنولوجيا تحافظ على البيئة.

المطلب الرابع: مبادئ وأهداف الجباية البيئية.

الفرع الأول: مبادئ الجباية البيئية:

- تعتمد الجباية البيئية على العديد من المبادئ العامة المتمثلة في:²
- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: يقتضي هذا المبدأ على أنه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: يحث هذا المبدأ على تفادي إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية مثل الماء والهواء والأرض وما يوجد بباطنها، إذ تعتبر في كل الحالات جزء من مسار التنمية، ويجب ألا توجد بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة.
- مبدأ الاستبدال: يعي هذا المبدأ إلى استبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير بغض النظر عن تكلفته ما إن كانت مرتفعة أم لا مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: وينتج عن استعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

¹ المرجع السابق، ص349.

² القانون 10_03 المؤرخ في 19_07_2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد43، ص9.

- مبدأ الحيطة: ينص هذا المبدأ على أن لا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخر اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضررة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.
- مبدأ الملوث الدافع: يقتضي هذا المبدأ يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.
- مبدأ الإعلام والمشاركة: يكون بمقتضى هذا المبدأ لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.
- مبدأ الإدماج: يتم بمقتضى هذا المبدأ دمج الترتيبات المتعلقة بحماية والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- الفرع الثاني: أهداف الجباية البيئية:
- تمثل الأهداف البيئية الأساسية لتأسيس الضرائب البيئية ضمن المنظومة الجبائية فيما يلي:¹
- السعي نحو التعديل الإيجابي لسلوك الملوثين عن طريق ردهم ماليا، وهذا حسب درجة تلويثهم للبيئة، بحيث كلما زاد سعر الضريبة كلما حفزنا الملوثين على تبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر احتراماً للبيئة.
- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، من خلال إعطاء مؤشرات سعرية حقيقية.
- المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية، ويعد هذا الهدف من أهم أسباب تأسيس الضرائب البيئية. - استعمالها كوسيلة فعالة، لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات، أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، وهذا تطبيقاً لمبدأ الملوث الدافع. - تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال سليم بيئياً للموارد المتاحة.
- تشجيع التجديد التكنولوجي والتحول الهيكلي في أساليب الإنتاج، وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- تحميل الملوث نصيبه من نفقات حماية البيئة عن طريق تصميم ضرائب بيئية تكفل تغطية تكاليف السياسة البيئية، إما جزئياً أو كلياً.
- المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل: النفايات، المواد الكيميائية المستعملة في الفلاحة سواء كانت أسمدة أو مبيدات.

¹ محمد مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يعتبرون أو يسمون الضرائب البيئية بـ "جباية التنمية المستدامة للمكلف".

ويمكن على العموم اختصار هذه الأهداف فيما يلي:

_هدف تمويلي: بشكل عام تهدف الرسوم البيئية إلى فرض الضرائب، بموجب الوظيفة العامة للدولة في الإيرادات العامة من أجل المساهمة في التكاليف والأعباء العامة، مما يخفف من مصاريف الدولة في حماية البيئة.

_هدف إصلاحي علاجي: كان هدف الرسوم في البداية إصلاحي يقصد به قيام المكلف بدفع الرسوم بغية إصلاح الآثار المترتبة عن نشاطه.

_هدف وقائي تحفيزي: لقد أصبح الغرض من فرض الرسوم البيئية تشجيع المشروعات والشركات من أجل استخدام تكنولوجيا أقل تلويثا وتدميرا .

المبحث الثاني: التنظيم الفني للجباية البيئية.

بغية تحقيق الجباية البيئية لأهدافها المسطرة والمخططة لابد من توفر كل مكوناتها والتنسيق فيما بينها، بدأ من تحديد وعاء فرض الضرائب البيئية والتحديد الدقيق للمكلف بهذه الضرائب والرسوم والمتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة.

المطلب الأول: المكلف بالضريبة البيئية.

استند فرض الضرائب والرسوم البيئية أساسا إلى القاعدة الأكاديمية التي اقترحها العالم الاقتصادي "بيجو"¹ في كتابه (اقتصاديات الرفاهة) سنة 1920 ، حول فرض على السيئ بدلا من الجيد، وقد اقترح فرض ضريبة إنبعاثات لكل وحدة تلوث تكون مساوية لقيمة الأذى الناجم عن التلوث كوسيلة مناسبة لمساواة التكاليف الاجتماعية مع التكاليف الخارجية، انطلاقا من ذلك يحدد المكلف بدفع الضرائب والرسوم البيئية، والمادة الخاضعة لها.

وفي هذا الصدد نتطرق إلى مايلي:

- مبدأ المموث يدفع: لقد تطرقت أهم الدراسات الاقتصادية والقانونية إلى موضوع من يتحمل أعباء حدوث التلوث، ووفق الأصل العام وما تمليه العدالة الاجتماعية من يتحمل التلوث البيئي، هو من تسبب به أي الملوث في مبدأ الشهير الملوث يدفع (polluer payeurle) (principle) الذي طرح أول مرة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1974 ودخل حيز التطبيق في نوفمبر 1974 ليصبح مقترن بكل القوانين البيئية في العالم.²

¹ إقتصادي انجليزي ولد 18 نوفمبر 1877، توفي 7 مارس 1959، مؤسس فرع الاقتصاد في جامعة كامبريدج، وقد أثر كثيرا على أغلب الذين تتلمذوا عنده من شتى أرجاء العالم، عمل في العديد من اللجان بما في ذلك لجنة الضرائب الملكية لعام 1919، كان عضوا مترددا على اللجنة الملكية.

² خديجة بوطبل، دور التشريعات الجبائية في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص

_وقد تطرق المشرع الجزائري لمبدأ الملوث يدفع في القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة في المادة 37 التي نصت على (أن يتحمل بمقتضاها كل شخص يتسبب نشاطه أويمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والحد منه وإعادة الاماكن بينتها الى حالتها الأصلية) ، كما تم تكريس هذا المبدأ ضمن 16 من اعلان ريودي جان يرو سنة 1992 بموجب قانون 19 يوليو 2003.¹

- إن فرض ضريبة بيئية على نشاط المؤسسات الملوثة يؤدي إلى إحداث آثار متعددة على تخصيص الموارد الاقتصادية، ويصاحب عملية التأثير في تقويم السلوك الاقتصادي للمتعاملين الاقتصاديين، ويصاحب عملية التأثير في السلوك الاقتصادي تفاعل واستجابة الأطراف المعنية (النشطات الملوثة) بالسياسة الضريبية البيئية والتي قد تترجم في إحدى الخيارات التالية:²

1_ نقل العبء الضريبي: في كثير من الأحيان تفرض الضريبة على شخص معين تتوفر فيه شروط الخضوع لها، ويسمى المكلف القانوني، ولا يلبث هذا الأخير أن يعمل جاهدا على التخلص من عبئ الضريبة بنقلها إلى شخص آخر تحمله بصفة نهائية، ويسمى المكلف الاقتصادي أو الفعلي. وعليه وفقا لمبدأ الملوث يدفع "يكون الملوث هو المكلف المباشر بالضريبة ولكن لا يحول دون أن يستقر عبئ الضريبة في نهاية المطاف على غيره إذ قد يتمكن دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها إلى نقل ما دفعه كله أو بعضه إلى الغير، ويتوقف ذلك على مرونة عرض وطلب السلعة وتوفر ظروف معينة على التفصيل التالي:

- في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة مرنا وعرضيا غير مرن فتتحمل المؤسسة في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبئ الضريبة ويتحمل المستهلكون الجزء الأقل.
- أما في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة غير مرن وعرضها مرنا، فيتحمل المستهلكون في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبئ الضريبة وتتحمل المؤسسة الجزء الأقل.
- أن يكون كل من الطلب على السلعة غير مرن وعرضها مرنا، أو يكون كل من الطلب والعرض غير مرن أو يكون كلاهما متساويان، فإن عبئ الضريبة يتوزع بين المؤسسة والمستهلكون بالتساوي تقريبا.
- ب_ تجنب عبئ الضريبة: تقوم المؤسسة الملوثة للبيئة في هذه الحالة بالبحث عن بدائل أخرى لتجنب العبء الضريبي، والتي تتلخص في إحدى الخيارات التالية:
- _ القيام باستثمار قصير الأجل في صورة تركيب معدات مكافحة للتلوث.
- _ القيام باستثمار طويل الأجل في تكنولوجيات تحسين النوعية البيئية و مكافحة التلوث.

¹ صيد مريم ومحرز نور الدين، فاعلية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، 2015، ص 609_610.

² نفس المرجع، ص 611_612.

القيام بعملية إحلال مصانع جديدة تنعدم أو تنخفض فيها الإنبعاثات والملوثات الضارة بيئياً. ج- إعادة توجيه الموارد الاقتصادية: وبالإضافة للفروض السابقة قد تلجأ بعض الصناعات تفادياً لدفع إلى إعادة توجيه مواردها الاقتصادية إقليمياً أو دولياً وتوطين منشأتها في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث وتنخفض فيها معدلات الضريبة، أو الدول التي لا توجد فيها تشريعات جباية بيئية أو تحفظات بالأضرار البيئية كدول العالم الثالث.

ويرتبط استخدام مبدأ الملوث يدفع على النحو المتقدم بوجود مبدأ آخر ألا وهو: "حساب تكاليف التلوث كعنصر داخلي" حيث يكفل لا تطبيق هذا المبدأ أن تعكس أسعار السلع والخدمات تكاليف إنتاجها التكاليف المرتبطة بالتلوث وتدهور الموارد الطبيعية، الأمر الذي بمقتضاه تكون تلك التكاليف منطوية في سعر هذه السلع الملوثة في السوق.

وهذا ما أكد عليه إعلان ريودي جاف يرو للبيئة والتنمية ففي المبدأ السادس عشر المتعلق باستيعاب التكاليف داخلياً، وهو ما أصبح يعرف بمبدأ "تغريم الملوث"، ووفقاً لهذا المبدأ من المهم أن تنحصر التكاليف البيئية للأنشطة الاقتصادية في الداخل بما في ذلك تكاليف الوقاية من الضرر المحتمل بدلاً من فرضها على المجتمع بأكمله، وقد استحدثت منظمة التعاون والتنمية هذا المبدأ عام 1970 في محاولة منها أن تدفع الشركات كامل تكاليف التحكم بالتلوث دون دعم الدولة لها، وقد أخذ مبدأ تغريم الملوث يكتسب قبولاً متزايداً منذ عام 1982

المطلب الثاني: وعاء الجباية البيئية وتحديد سعرها.

الفرع الأول: وعاء الضريبة البيئية.

إن تحديد وعاء الضرائب البيئية يكون كما يلي:¹

مطرح الضريبة أو وعاء الضريبة هو العنصر أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، ويعتبر وعاء الضريبة من أهم العناصر الأساسية المكونة للضريبة لذلك يدخل في اختصاص المشرع وحده اختيار المادة الخاضعة للضريبة وعلى عكس الضرائب الأخرى، فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، بل يتحدد على أساس وحدات مادية مثل حجم المخلفات، كمية الملوثات في الهواء، إلا أنه يقابل هذا الاتجاه الذي يضيق بصورة واضحة من نطاق الضرائب البيئية، اتجاه آخر يوسع من نطاق تطبيقها فلا يتم استهداف ضريبياً النشاط، مباشرة بل يستهدف من خلال مدخلاته ومخرجاته التي يتم قياسها بسهولة كبيرة، فعلى سبيل المثال فانبعث ثاني أكسيد الكربون صعبة التقدير، غير أن تحديد كمية الوقود المستخدم شيء ممكن وبالتالي فـضريبة الوقود سوف تقلل من استخدامه وتقلص انبعاث ثاني أكسيد الكربون وعلى هذا يصعب وصف الضريبة البيئية على عدد من الضرائب التي يكون محلها غير مشتمل على الملوثات والمواد الضارة بصورة مباشرة مثل الضرائب على بعض

¹ محمد عصام جوزي، عبير ناعسة، النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة شرين للدراسات والبحوث، العدد 29، 2007، ص 71.

المدخلات أو الضريبة على المنتجات النهائية، مادامت تحقق أهدافا أساسية لحماية البيئة بالإضافة إلى الضرائب التي تفرض بصورة مباشرة على الملوثات والمخلفات نظرا لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والتدفقات والمخلفات بشكل دقيق، تلجأ عادة الأنظمة الضريبية المقارنة إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل محاولات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس.

الفرع الثاني: تحديد سعر الضريبة البيئية:

بما أن سعر الضريبة يعرف بشكل عام على أنه:¹

المبلغ من المال الذي يجب على الممول أو المكلف أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة فيه عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها من أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة نجد:

أ_ السعر الثابت:

في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا، بغض النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، بمعنى أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة و السعر تبقى ثابتة ومن أهم خصائص هذا الأسلوب أنه يتمتع بالسهولة والبساطة لكل من المكلف والإدارة الضريبية.

ب_ السعر التصاعدي:

طبقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة، وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة كما أنه يعد من أدوات توجيه الاقتصاد، وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة، مما يدفعه إلى تخفيض ما يضخه إلى البيئة من وحدات التلوث إلى أن يتم تحديد الحدود التي يبدأ عندها التصاعد بمعرفة جهة عمية مختصة.

ويمكن استخدام التمييز السعري في حالة وضع حد للتلوث المسموح به بحيث يجب عدم تجاوزه وتستخدم أسعار ضريبية منخفضة في حالة عدم التجاوز، عكس في حالة التجاوز تطبق أسعار ضريبية مرتفعة كما يمكن تحريك السعر للأعلى مما يجعل نفقة الضريبة ترتفع لتتجاوز نفقات مكافحة التلوث وذلك بالنسبة لبعض المناطق أو بالنسبة لبعض أنواع الملوثات، مما يدفع الملوث لتخفيض كمية الملوثات الناشئة عن نشاطه، وفي المقابل نطبق معدلات ضريبية بيئية منخفضة بالنسبة للمنشآت التي تقام في المناطق النائية والبعيدة عن المدن والتجمعات السكانية، مما يؤدي في النهاية إلى توفير حماية أفضل للبيئة وتقليل كمية التلوث.

¹ فاطمة الزهراء زرواطي، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الإقتصادي والبيئي، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص 165.

المطلب الثالث: مكونات الجباية البيئية.

تنطوي الجباية البيئية على أشكال عديدة تهدف في مجملها إلى الحد من التلوث البيئي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وفيما يلي سنعرض مختلف هذه الأشكال:

الفرع الأول: الضرائب على الإنبعاثات واستغلال الموارد الطبيعية:

_الضرائب على الإنبعاثات¹ les taxes sur les émissions polluants

هذا النوع من الضرائب البيئية هو عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الإنبعاثات الفعلية أو المقدرة، التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، وينصح باعتماد هذا النوع من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصادر الإنبعاثات ثابتة وهذا لأجل تسيير عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري.

وينطوي هذا النوع من الضرائب على نجاعة بيئية معتبرة، ذلك لأنه يطال الملوثةات أو الإنبعاثات في حد ذاتها (كانبعاث الكبريت مثلا) وتفرض هذه الضرائب على الإنبعاثات الملوثة في حالة إمكانية قياس أو تقدير هذه الإنبعاثات م جهة، وحساب التكاليف الحدية للأضرار من جهة أخرى.

وكما هو معمول فإن الآثار الجانبية الضارة الإنبعاثات الملوثة الناجمة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية، لا تنعكس ضمن أسعار السلع والخدمات لهذا فإن الضرائب التي تطال مباشرة هذه الإنبعاثات كفيلة بتصحيح هذا الوضع، وعادة ما تكون الاقتطاعات الضريبية المفروضة على إنبعاثات التلوث، سواء في الهواء، الماء متناسبة مع مستويات هذه الإنبعاثات، بحيث كلما زاد حجم هذه الأخيرة، كلما زاد مستوى الاقتطاع الضريبي، والعكس صحيح، الأمر الذي يحفز الملوثةين على تخفيض إنبعاثاتهم الملوثة بغية التقليل من نسب الضرائب المدفوعة، مما يؤدي إلى خفض التلوث.

ولفرض هذا النوع من الضرائب، لابد من توافر إمكانيات تقنية وتكنولوجية معتبرة ناهيك عن الخبرات والكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التحديد النوعي والقياس الكمي للتلوث، وهذا ما يجعل الدول النامية في موقف ضعيف تجاه فرض هذا النوع من الضرائب الذي يطال الإنبعاثات الملوثة مباشرة. ومن أمثلة الضرائب على الإنبعاثات الملوثة ما يلي:

- الضرائب على ملوثات الهواء (NOX ، CO، CFC... الخ) والتي تفرض بالتناسب مع حجم انبعاث هذه الملوثةات ومع حجم الأضرار الناشئة عنها.

- الضرائب على الضوضاء والتي تفرض حسب حجم الضوضاء الواقعة، وكذا حسب نوع المصدر (مصدر الضوضاء).

¹ أحمد باشي، دجور الجباية في الحد من التلوث البيئي، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص 131.

هذا ونشير إلى أن هناك من يفضل تسمية الضرائب على الإنبعاثات الملوثة بالضرائب البيغوفية نسبة إلى العالم Pigou الذي يعد أول من تكلم عن استدخال الآثار الخارجية وتصحيح فشل السوق بنجاعة أكبر.

2_ الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية ¹: Les taxes l'exploitation des ressources naturelles توفر الموارد الطبيعية العديد من المواد الأولية التي تستعمل في مختلف الأنشطة وهي غالبا ما تكون مملوكة من طرف الدولة التي تعطي حقوق الاستغلال أو عقود الامتياز لشركات عامة أو خاصة تقوم بالاستغلال التجاري لهذه الموارد التي قد تشمل الموارد المتجددة كالغابات والثروة السمكية أو الموارد غير المتجددة كالبتروول والمعادن.

والتسيير الارشد لهذه الموارد يعد عاملا مهما للنمو الاقتصادي المستدام الذي يارعي جانب الحد من التلوث، لهذا فإنه يمكن تكييف الضرائب على الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية، لتحقيق أهداف بيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، كأن يتم فرض ضرائب كبيرة الطرق الاستغلالية للموارد الطبيعية الأكثر تلويثا، وهذا بغية تحفيز الشركات المستغلة نحو تبني طرق إنتاج أو استغلال أقل تلويثا.

الفرع الثاني: الضرائب على المنتجات والخدمات المؤذاة:

1_ الضرائب على المنتجات: Les taxes sur les produits: ²

إذا كان إنتاج بعض المنتجات أو التخلص منها يفرز أضرارا بالغة على الصحة أو النفايات أو ملوثات، فإن هذه المنتجات يمكن التقليل منها، عبر فرض ضريبة عليها.

وتحل الضرائب البيئية على المنتجات محل الضرائب على الإنبعاثات الملوثة إذ تعذر فرض هذه الأخيرة مباشرة، كما أن الضرائب البيئية على المنتج تستعمل بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية، أكثر من استعمالها لحد من التلوث ومن الممكن أن تستهدف هذه الضريبة بعض أنواع المنتجات التي تضم

¹ بن منصور عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² بن منصور عبد الكريم، الجباية الإكولوجية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة ملود معمري، تيزي وزو، ص 58.

عناصر ملوثة أو سامة، كما من الممكن أن تفرض في شكل ضرائب على استهلاك منتجات معينة، وهذا بغية التقليل من استهلاك هذه المنتجات أو التحفيز نحو استهلاك منتجات أخرى بديلة. إلى جانب الحد من استهلاك المنتجات الملوثة، تؤدي الضرائب البيئية من هذا النوع إلى توفير إيرادات جبائية، يرتبط حجمها بدرجة المرونة السعرية المتعلقة بهذه المنتجات محل فرض الضريبة، بحيث إذا كان الطلب غير مرن، فإن الضريبة البيئية على المنتج يمكن أن تحصل إيرادات مالية معتبرة. إلا أن تأثيرها البيئي يكون أقل.

أما إذا كان الطلب على هذه المنتجات يتسم بالمرونة لتغيرات السعر، فإن هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من استعمال هذه المنتجات، بعد فرض الضريبة البيئية ما يعنى تحقيق فعالية بيئية أكبر، وحجم إيرادات مالية أقل و الضريبة البيئية على المنتج يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اللجوء إلى المنتجات البديلة، تنطوي هي الأخرى على أضرار بيئية، فإنه لا جدوى من فرض الضرائب البيئية على المنتجات الأصلية موائمة أو مفضلة بيئياً، فإن فرض هذا النوع من الضرائب البيئية يتسم بالنجاعة البيئية. ذلك لأنه سيؤدي إلى إحلال المنتجات البديلة المفضلة بيئياً، محل المنتجات المضرة بالبيئة وينسحب هذا التحليل على الضرائب المفروضة على البنزين بحيث نجد أنه يتم في أغلب الدول فرض ضرائب كبيرة على البنزين المتضمن للرصاصة، بغية تحفيز اللجوء نحو استعمال البديل الآخر له وهو البنزين بدون رصاص.

وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة على المنتج مقارنة بالضريبة البيئية على الإنبعاثات الملوثة، نحتاج إلى حجم معلومات أقل فيما يخص آليات و ميكانيزمانه فرضها في الدول النامية كبيرة. ومن أمثلة الضرائب البيئية على المنتجات ما يلي:

- الضريبة على المحتوى الكربوني لمختلف أنواع الوقود الأحفوري (ضريبة الكربون) --- الضريبة على المركبات العضوية الناجمة عن اشتعال بعض أنواع المحروقات مثل: البروبان، البترول... الخ).
- الضريبة على زيوت التدفئة أو بالأحرى على محتواها من الكبريت، الذي يؤدي عند اشتعاله إلى توليد غاز أكسيد الكربون الضار.
- الضريبة على مساحيق الغسل المتضمنة لعنصر الفوسفات
- الضريبة على الأسمدة و المبيدات الكيميائية التي تستهدف محتوى هذه الأخيرة من الفوسفات أو النتارت.

2- الإتاوات على الخدمات المؤداة¹: Les redevances pour les services rendus:

¹ محمد حلي، فعالية الإعفاءات الضريبية في مكافحة تلوث البيئة، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 92، 2003، ص 114.

تمثل الإتاوات أو حقوق الاستعمال المقابل النقدي للاستفادة من خدمة بيئية معينة، مثل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، جمع النفايات والتخلص منها، معالجة مياه الصرف الصحي الصناعي.

ومن حيث المبدأ فإن عائدات إتاوات أو حقوق الاستعمال لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، ذلك لأنها تهدف في المقام الأول إلى تغطية التكاليف الحقيقية لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية للبيئة بشكل أفضل، لهذا فغالبا ما يتم تخصيص هذه الإيرادات لصالح اليئات والمؤسسات المقدمة لهذه الخدمات.

إلى جانب تغطية التكاليف الحقيقية لأداء الخدمات، تهدف الإتاوات أو حقوق الإستعمال إلى تشجيع الاستغلال العقلاني للخدمات المؤداة، على سبيل المثال التسعير المناسب للمياه الصالحة للشرب أو الكهرباء، يؤدي إلى ترشيد الاستغلال وتجنب التبذير. وتعد الإتاوة على جمع ومعالجة الفضلات الأكثر تطبيقا في العديد من الدول وهي تتطلب حتى تكون فعالة الأخذ بعين الاعتبار للحجم الفعلي للنفايات وكذا لبعض العوامل النوعية كتركيز المواد السامة التي قد تتواجد ضمن النفايات .

الخلاصة:

من خلال كل ما تم استعراضه والتطرق إليه في هذا الفصل حول الجباية البيئية، يتضح لنا جليا أن قيام الجباية البيئية بدورها الذي أنشأت من أجله والمتمثل في حماية البيئة، يعتمد بدرجة كبيرة على نشر الوعي بين الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال حملات التوعية حول مخاطر الإضرار بالبيئة، كون أن أي ضرر يلحق بالبيئة يصدر بالدرجة الأولى من الإنسان، واعتبار أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان فمحافظة الإنسان عليها وعلى مكوناتها ضمان له باستمرار حياته.

الفصل الثاني :الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالحماية البيئية في الجزائر

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: علاقة الحماية البيئية بالتنمية

المستدامة في الجزائر

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

تمهيد

عرفت اقتصاديات التنمية تطورا ملحوظا مع نهاية الحرب العالمية الثانية سواء من حيث المفهوم أو المحتوي ,حيث تم الانتقال من النمو الاقتصادي إلى تنمية اقتصادية اجتماعية ، إلى تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية (التنمية المستدامة) ، حيث ظهر هذا المفهوم في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة بارزة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة ، وذلك لأن هذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة تهدد مستقبل الأجيال . وتعتبر التنمية المستدامة العملية التي من خلالها تتم الموازنة بين الحاجات الإنسانية وحماية البيئة ، وهي تأخذ بين بعدين أساسين هما :التنمية كعملية تغيير ، والاستدامة كبعد زمني وذلك بغية خلق نوع من التناسق والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كالبيئية وسنتطرق في هذا الفصل إلى للتنمية المستدامة حيث نعالج ه من خلال ثلاث مباحث تحت العناوين التالية :

_ ماهية التنمية المستدامة .

_ المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.

_ علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

ينص مفهوم التنمية بالتغيير كالاختلاف الفكري و العلمي والأمر الذي أدى إلى ظهور آراء عديدة ومفاهيم مختلفة لمصطلح التنمية كل ما يتصل به من جوانب وعوامل ومشكلات وتفاعلات ، وبالرغم من تعدد المصطلحات ذات الصلة بالتنمية إلا أن الكتاب اختلفوا في تعريفها حيث سنتناول في هذا المبحث كل من تعريف التنمية المستدامة ، أهدافها ومبادئها

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة :

مع تزايد الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح عليه تسمية التنمية المستدامة ، فقد تبلورت خطوطه عبر مختلف المحطات التاريخية منذ سنة 1972. إلى يومنا هذا من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة :

إن التطور التاريخي الذي شهده مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى تعدد التعاريف وبالتالي أصبحت المشكلة ليست مشكلة عدم وجود تعريف بل في تنوعها وتعددتها ، وقبل التطرق لهذه التعاريف سنقوم بتعريف كل من كلمتي التنمية والاستدامة بغية توضيح المعنى أكثر:

أ_ تعريف التنمية:

هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للقدره البشرية وحسب هذه الرؤية يكمن هدف التنمية في تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الرقي بالمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية لكن تحتكم أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

البيئة وممارسة الأنشطة الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمستقبلية¹

_ هي عملية مجتمعية لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي كالعلمي والجمود الاقتصادي إلى حالة تتصف بالتنمية المستدامة تقوم بتحرير الناس من الحاجة المادية والظلم والبؤس والجهل والمرض، ورفع مستوى حياة من أفراد المجتمع.²

ب_ تعريف الاستدامة:

➤ هي أن لا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك ؟
فالاستدامة تبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة بمعنى أن تدفق الاستهلاك المنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مرور الزمن.³

➤ هناك من يرى الاستدامة بأنها ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم.⁴
عليه نقوم بذكر أهم التعاريف للتنمية المستدامة:

أ_ تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : ورد تعريفها في تقرير "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 والذي نص على ان : "التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر ، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم ."⁵

ب_ تعريف البنك الدولي : عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها : "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة ، كذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن ."⁶

¹ العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011، ص6-7

² محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، دار البازوري، الأردن، 2015، ص10

³ عبد الفتاح العثمان العربي، أمحمد محمد المقرئ، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول جامعة أم البواقي ، جوان 2017، ص389.

⁴ محمد عباس بدوي، ويسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، المكتب الجامعي الحديث، 2013، ص17-18.

⁵ خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2007، ص20.

⁶ الله الحردسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة شلف، 2005، ص23.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

ج_ تعريف الأمم المتحدة : يعرف برنامج الأمم المتحدة في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية عام 1992 ، التنمية المستدامة بأنها : "عملية يتم من خلالها صياغة السياسة الاقتصادية والضريبية ، التجارية، الطاقية والزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادية واجتماعية وايكولوجيا مستدامة"¹.

4_ تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة :

ترى هذه المنظمة أن التنمية المستدامة هي :

" تنمية تتضمن إدارة والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية، بما يضمن إشباع الحاجات الإنسانية في الحاضر والمستقبل.هذه التنمية تتضمن 4 عناصر:غير مضره بيئيا، ملائمة تكنولوجيا، قابلة للتطبيق اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا."²

- التنمية المستدامة عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة.³

- التنمية المستدامة هي التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية. ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد كالالتزام في استخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات.⁴

- كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة ، كذلك من خلال إصدار القانون رقم المؤرخ : 10_03 المؤرخ في 19 جمادى أولى عام 1424 الموافق 19 يوليو 2003، كالذي يتعلق بحماية البيئة في

¹ الطاهر خامرة، المسؤولية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقة، 2007، ص20.

² الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص29.

³ خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁴ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص56.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

إطار التنمية المستدامة: إذ نص في المادة 4 على أن: "التنمية المستدامة مفهوم يعني توفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة ، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة ."¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للتنمية المستدامة : هي عملية تهدف إلى تطوير المجتمع كمحاربة التخلف الثقافي والاجتماعي والاقتصادي من خلال توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجيا المتاحة بشكل عقلاني من أجل تحقيق تنمية مستدامة تؤدي إلى تحسين نوعية حياة الأفراد دون التأثير السلبي على البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية .

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا في التعاريف يمكن القول أن التنمية المستدامة تتميز

بالخصائص التالية:²

- 1_ التنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة حيث تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية، يمكن من خلالها التنبؤ بالتغيرات
- 2_ الوفاء باحتياجات الحاضر دون الحد من فترة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجياتهم .
- 3_ الإدارة الواعية بالموارد المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام .

4_ الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية للتعامل مع القضايا البيئية الأخذ في الظهور عملا بمبدأ

"الوقاية خير من العلاج"، فلقد ثبت أن هذا المبدأ أكثر فعالية كأقل تكلفة من التعامل مع هذه

القضايا بعد استفحال أمرها .

¹ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 20/07/2003، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 43، ص9.

² عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص52.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

5_ وضع سياسات للبيئة والتنمية نابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار مع التركيز على تنشيط النمو كالتغيير ونوعيتها، ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل مع مشكلات النمو السكاني مع صون قاعدة الموارد وتنميتها وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة .

مع تزايد الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ، ظهور مفهوم للتنمية أصطلح عليه تسمية التنمية المستدامة وقد تبلورت خطوطه عبر مختلف المحطات التاريخية منذ 1972. إلى يومنا هذا من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة .
وتتمثل أهم التطورات التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة في :

1_ سنة 1968:

تم إنشاء نادي روما ، الذي يهدف إلى تحديد النمو في الدول المتقدمة.¹

2_ سنة 1972:

قدم نادي روما دراسة وضح فيها مستقبل العالم استنادا إلى المعطيات الراهنة كما أشار إلى التفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمات، وتوفير الغذاء ، وتحديات التلوث ، ونفاذ الموارد الطبيعية وخلص إلى أنه استمرار الوضع في العالم بنفس الأنماط السائدة فإن ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمان إلى استنزاف من نسبة كامل الموارد الطبيعية كما سينتج عنه تدمير للبيئة نتيجة للتلوث والدمار البيئي .²

3_ 16 يوليو 1972: انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية ، وطالبت

¹ خالد مصطفى قاسم، المرجع سبق ذكره، ص20.

² Audre Aknin . Développement durable . . cabion de gem den . . paris . 2012 . p13.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

الدول النامية بالأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها. وبالتالي ضرورة تضيق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.¹

4_ سنة 1982: وشع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن الحالة البيئية العالمية وبيانات أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم.²

5_ 28 أكتوبر 1982: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الهدف منه توجيهه وتقييم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.³

6_ 27 أبريل 1987: قدمت اللجنة الدولية للبيئة للتنمية التابعة للأمم المتحدة _تأسست اللجنة سنة 1983 يعمل أعضاؤها بصفة شخصية لا يمثلون بلدانهم _تقريراً مفصلاً بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير "بورتلاند"، حيث أظهر التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، أكد التقرير أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية بالشكل السائد، ما لم التنمية دون ضرر بيئي.⁴

7_ جوان 1992: انعقد مؤتمر التنمية والبيئة في مدينة ريو دي جانو بالبرازيل وهذا الأخير شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث حضره ممثلون عن 179 دولة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض"، كان هدف هذا المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية والتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد انبثق عن هذا المؤتمر وثيقة أجندة القرن 21 تلزم الدول الواقعة عليها ب:⁵

_ مكافحة الفقر، وتعزيز التنمية بمختلف أبعادها.

_ المحافظة على الموارد المختلفة والتسيير الجيد لها، بما في ذلك مصايد الأسماك والثروة الغابية.

¹ ديبجي عقيلة، الطافة في ظل التنمية المستدامة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مونتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص16

² معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة أعدت لنيل درجة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص40.

³ المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس، جامعة الدول العربية، 2007، ص22-23.

⁴ Gilles cote. La participation des acteurs sociaux a l'evaluation et suivi des impacts enivrement et soliom. Presente comme exigence partielle du doctorat. Univrsite du quebec. 2004.p26.

⁵ ديبجي عقيلة، المرجع سبق ذكره، ص16.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

_ تعزيز دور منظمات المجتمع والمنظمات غير الحكومية وكذا دور المرأة.

8_ قمة الألفية للأمم المتحدة نيويورك 2000: ففي نيويورك التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالأهداف الإنمائية للألفية: الفقر، الجوع، المرض، الأمية، التدهور البيئي والتمييز ضد المرأة، على أن تنتهي الفترة 2015.¹

9_ مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2002: لقد كان بمثابة أكبر مؤتمر في التاريخ إذ حضره أكثر من 100 ملك ورئيس الدولة وحكومة، إضافة إلى ممثلي 113 بلد وغيرهم من ممثلي من مختلف الاتحادات والمصالح من شركات البترول وغيرها كذلك بهدف التأكد من الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة واتفاقيات لحماية المناخ العالمي والحفاظ على التنوع البيئي وكذا مكافحة التصحر، من خلال تقديم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 (أجندة القرن 21) المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1992.²

_ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو بالبرازيل (ريو+20) سنة 2012: تم من خلاله التأكيد على أهمية أجندة القرن 21، وتحقيق أهداف تآلفية التي عقدها الأمم المتحدة في 2000 بالإضافة تركيزه على قضايا أساسية تواجهها البشرية.³

_ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ بباريس في سبتمبر 2015: من حضر هذا المؤتمر ما يزيد عن 150 من قادة العالم في مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من أجل اعتماد خطة جديدة طموحة التنمية المستدامة رسميا بعنوان " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030".⁴

¹ الهام شيلي، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراة في علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014، ص64.

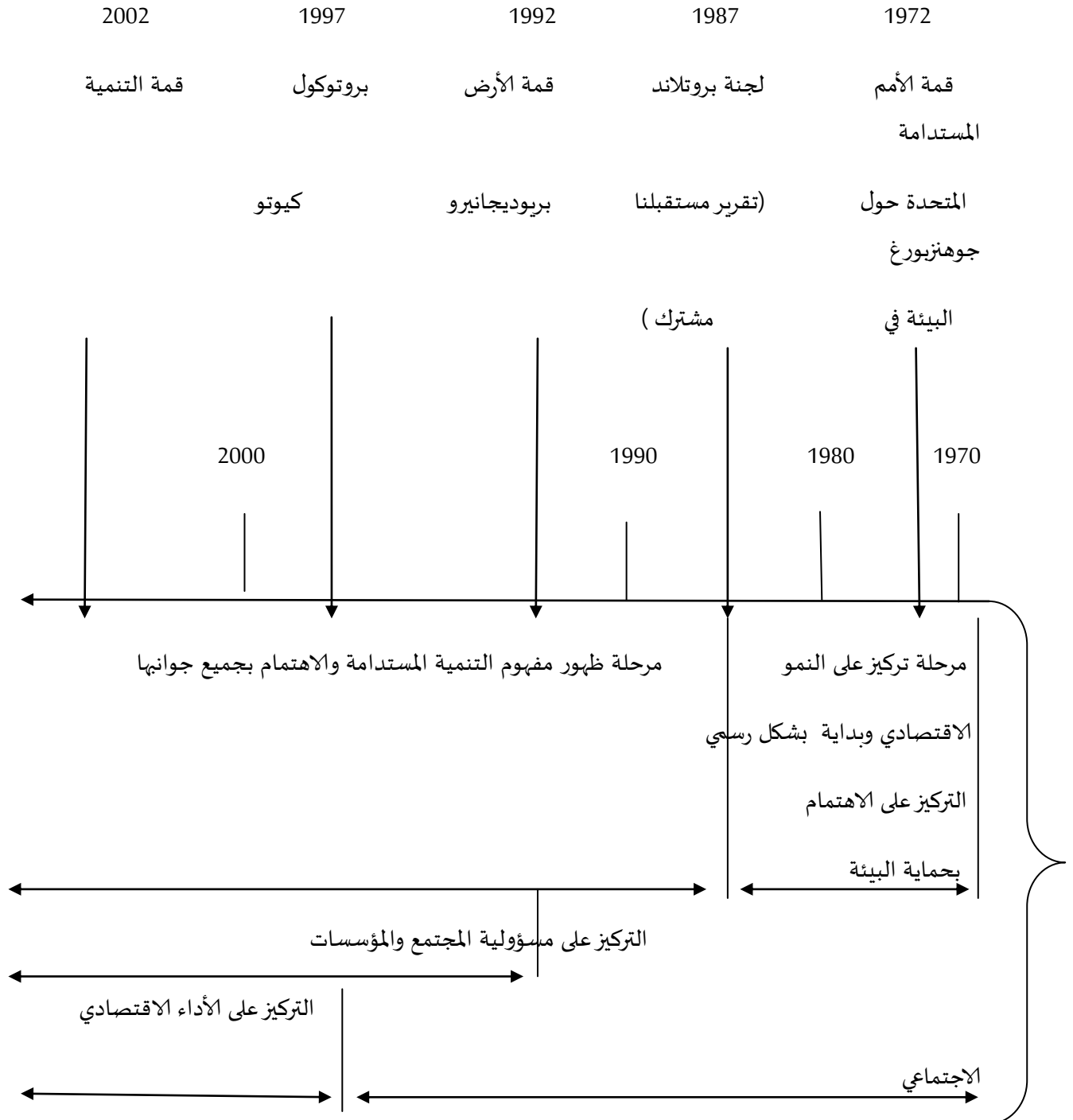
² سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر وتوزيع التجهيزات العلمية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11.

³ معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص41.

⁴ عمارة هدى، البيئة والتنمية المستدامة، تجربة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، العدد 12، 2017، ص509.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالحماية البيئية في الجزائر

الشكل رقم 01: أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة:



.Source: Alain Junot, 100 question pour comprendre et agir le développement durable, Afnor, France, p 16

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الاهتمام بالجانب البيئي بدأ قبل تقرير بورتلاند ، لكنه لم يكن كافيا، ويعتبر صدور هذا التقرير البداية الفعلية لربط التنمية بالجانب البيئي .

المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة .

تطور مفهوم التنمية المستدامة جاء بناء على مجموعة من نظريات التي جاءت في مختلف مجالات الداعمة

للتنمية المستدامة وأهم هذه النظريات نذكر:

الفرع الأول: النظريات الداعية للأولوية البيئية :

وتتكون النظريات الداعية للأولوية البيئية من:¹

1_ نظرية GAYA:

بالنسبة لجيمس لوكوك مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حيا ضخما قادر على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات كأفعال الإنسان، فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءا منها ، فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة كما يرى GAYA أيضا أن المعايير الإيكولوجية هي وحدتها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا من نواحي قصور هذه النظرية. ضيف إلى ذلك أن هذه النظرية كانت تهدف إلى خلق إنصاف إزاء الكائنات غير البشرية على حساب الإنسان.

2_ نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية :

DEEPN ESOLGY: تفرض هذه النظرية كسابقتها أولوية الطبيعة على الإنسان ، وقام ألدوليوبولد وبعض

الحركات الأنجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا .

3_ النظرية المتشائمة :

في عام 1798 نشر توماس مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان ، وكان يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة ، أن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة .

4_ النظرية التفاؤلية:

يرم جون ستيوارت ميل هو اقتصادي كلاسيكي أقل تشاؤما أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيودا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة .

5_ الحركة الأمريكية المحافظة (1890_ 1920):

¹ شني صرية، مطبوعة بعنوان مفاهيم حول التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص8.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الوم.أ خلال الفترة ما بين عامي 1890-1920 ، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا للحقوق الأجيال القادمة.

6_ نظرية النضوج :

كان أ. هانس هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية تؤكد أنه لن يكون التقدم الاقتصادي على المدى البعيد إلا نارا من القش سريعة الانطفاء ، ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من اكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار ، الكهرباء ..) ، غدت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته ، ومع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضي بزواية التباطؤ في وتيرة تقدمها ، أن تدخل في فترة ركود نسبي وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالتوتيرة ذاتها ، فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج .

7_ دراسة براتب ومورس (1963):

في دراسة على الندرة والنمو الاقتصادية أعدها اثنان من الاقتصاديين الأمريكيين براتب ومورس ، كانت النتائج مدهشة إلى حد كبير حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على أقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870-1957 ويمكن تبرير هذه النتائج حسب الاقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ، ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية.

8_ نظرية الحالة الثابتة المستقرة :

في الستينات برز مصطلح "الحد المطلق" من جديد ولكن بزعامة الديموغرافيين والطاقويين، هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكد أن النمو الاقتصادي البطيء، أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة .

9_ نظرية حدود النمو لنادي روما:

في عام 1972 أعلن نادي روما تقرير، "حدود النمو"، حيث قدم هذا التقرير نموذجا جديدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة والتلوث.

الفرع الثاني: النظريات الداعية للأولوية الاقتصادية:

وتتمثل أهم هذه النظريات في:¹

¹ ناصري نفيسة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقابد، تلمسان، 2013-2014، ص35.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

1_ نظرية تعديل السوق:

ترى نظرية الاقتصاد الليبرالي أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصاديين وقدم مفهوم "الاقتصاد الخارجي"، ومنه بات لزاماً أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وتناولها كمؤثرات فاعلة، ما يتطلب بالتالي تعديل السوق.

2_ نظرية الاستدخال ارتوربيجو:

يقترح أرتوربيجو خلال سنوات العشرين أن تصبح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج واستهلاك بعض الموارد ومنها الموارد البيئية، عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الملوثات المضرة بالبيئة. إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة وتخصص تلك المساعدات لسد مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة.

3_ نظرية حقوق الملكية لرونالد كواز:

ينتقد الخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو ويقترح حلاً أقل تشدداً ليترك مجالاً واسعاً لقوانين المنافسة.

4_ نظرية الموارد الناضبة:

قام الاقتصادي هارولد هوتيلينغ بنشر دراسته حول "اقتصاديات الموارد الناضبة"، عام 1931 حيث قام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة، وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل.

5_ نظرية القيمة الاقتصادية الكلية:

جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي لأثار الظاهرة، حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيائية لوضعية المناطق الطبيعية، ثم التأثيرات والخسائر المنجزة عنها.

6_ نظرية الاقتصاد الكلي:

من جملة الانتقادات الموجهة لمقاربة الكل للسوق يبرز تيار جديد يعد بمثابة برنامج عمل أكثر منه إطاراً نظرياً يدعو هذا التيار إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية ومنه تمت تحول إلى مجال جديد لدارسات متعددة الاختصاصات للعلاقات المرتبطة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية كالايكولوجية.

7_ نظرية النمو الداخلي:

خلال نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة، وتحولت إلى ما يسمى النمو الداخلي. حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية :

وتتمثل أهم هذه النظريات في:¹

1_ نظرية التنمية الدائرية التراكمية :

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونميردال تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دلة ما ترتبط بالظروف [والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولإقليمها ، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية ، أو المدن والهامش الذي تمثله الأرياف.

2_ نظرية مراكز النمو لهيرمان :

ويطلق عليها بعض الباحثين اسم نظرية الاستقطاب تتشابه هذه النظرية في تفاصيلها مع نظرية التنمية السببية المتراكمة لميردال باستثناء بعض الفوارق [

3_ نظرية الاستقطاب العكسي:

صاحب هذه النظرية هوريكارديسون ، الذم يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه لهوامش يشكل آلي أو أوتوماتيكي ، دون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهرشمان.

4_ نظرية القلب والأطراف :

وضعها فيردمان الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول [النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

_ القلب وهو المنطقة الحضرية الرئيسية وقطب أو مركز النمو.

_ الأطراف هي مناطق [الظهير أو المناطق [الهامشية.

و العلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية.

5_ نظرية التحيز الحضري:

وضعها ميخائيل [لبنون حاكول من خلالها الإجابة على السؤال لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ وقد حاول تفسير سبب بقاء

واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيسي مع عدم

إهمال الجوانب الاقتصادية.

6_ نظرية النظام العالمي:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الازدهار النسبي الذي ينعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة.

7_ نظرية النمو الاقتصادي الأمثل:

إن نظرية النمو الاقتصادي الأمثل في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي وطورها آخرون من بعده ، هي نظرية شاملة

لتطور المنهج النفعي ، فهي ذات بعد نقعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد .

¹ شني صرية، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

المطلب الرابع: المبادئ العامة للتنمية المستدامة .

من أجل تحقيق التنسيق بين الأنظمة الاقتصادية والبيئية، والاجتماعية في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة استوجب وضع مجموعة من المرتكزات التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتتمثل هذه المرتكزات أو المبادئ في:

1_ مبدأ الوقاية من الأخطار المعروفة :

إن تطبيق الإجراءات الوقائية يكزن في البداية من خلال استخدام تقنيات متطورة شريطة أن تكون بأقل تكلفة ممكنة فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أكثر فعالية¹.

2_ مبدأ الملوث يدفع:

مفاد هذا المبدأ أن كل من يتسبب في تلويث البيئة بالنفايات أو غيرها مجبر على تحمل تكاليف هذه الأضرار التي كان مسئولاً عنها².

3_ مبدأ التضامن:

ويأخذ هذا المبدأ بعدين هما :البعد المكاني ويكون ناتجا عن تضامن الدول النامية والمتطورة بغية القضاء على معوقات التنمية المستدامة والمشكلات التي تمحق الضرر بالبيئة، كما يمكن أن يأخذ مبدأ التضامن بعدا زمانيا والذي يتحقق من خلال التضامن بين الأجيال، بحيث يتم استغلال الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية مع مراعاة حق الأجيال المستقبلية من هذه الموارد الطبيعية³.

4_ مبدأ ترشيد الإنتاج والاستهلاك:

يقتضي هذا المبدأ تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة بالشكل الذي يجعلها أكثر تلاؤم مع معايير الاستدامة وتقليل أثارها السلبية على الجانبين الاجتماعي والبيئي⁴.

5_ مبدأ العمل مع القطاع الخاص:

يحث مبدأ العمل مع القطاع الخاص على ألاء أهمية للقطاع الخاص باعتباره عنصر فعال في العملية الاستثمارية، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ يكون عن طريق تشجيع المؤسسات على الحفاظ على البيئة من خلال إنشاء نظام الايزو 14000 الذي يدل على أن الشركات لديها أنظمة 14000 صديقة للبيئة⁵.

¹ الهام شيلي، مرجع سبق ذكره، ص65.

² عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص55.

³ عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص56.

⁴ شني صرية مرجع سبق ذكره، ص3.

⁵ شني صرية، مرجع سبق ذكره، ص4.

6_ مبدأ المشاركة الشعبية:

فعالية التنمية المستدامة متوقفة على توفر اللامركزية التي تسمح للهيئات الرسمية والشعبية والأهلية، والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ خططها.¹

_ مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:7

يقوم هذا المبدأ على إعطاء اهتمام كبير بالحياة المجتمعات وجميع جوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون تفضيل أي جانب على الآخر أو التأثير فيها بشكل سلبي.²

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.

من أجل معرفة مدى تطور بلد ما لا بد من قياس التنمية المستدامة التي وصل إليها وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمت الإشارة إليها خلال اجتماع لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة سنة 1995. وحتى تكون التنمية المستدامة فعالة لا بد من أن تكون شاملة لمختلف أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.

أن تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة والترابط فيما بينها يعد أحد أهم أسباب الوصول إلى تنمية مستدامة فعالة وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في:

1_ البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يقوم البعد الاقتصادي للتنمية على مبدأ التوازن، استغلال الموارد الطبيعية والمالية للبيئة احتياجات السكان مع تفادي التأثير السلبي على نصيب الأجيال المستقبلية يتضمن هذا البعد النقاط التالية:

أ_ حصة الفرد من الموارد الطبيعية:

تختلف حصة الفرد من الموارد الطبيعية بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث يتحصل الفرد في الدول المتطورة على أضعاف مضاعفة لنصيب الفرد من هاته الموارد في الدول الفقيرة.³

ب_ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :

الدول المتقدمة وفي إطار سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة تعمل على تخفيض مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة كالموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين مستويات الكفاءة ، كما تهدف إلى تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.⁴

¹ غيد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص36.

² عبد الباقي محمد، مرجع سبق ذكره، ص36.

³ محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سبق ذكره، ص178.

⁴ عبد القادر بلخضر، وآخرون، الخيارات الاستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، JFBE / جامعة الاغواط، العدد 6، جوان 2018، ص96.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

ج_ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته:

نظرا لما عرفته الدول المتطورة من تقدم ناتج عن الثورة الصناعية التي أدت إلى الاستهلاك المتراكم للموارد الطبيعية مثل المحروقات الذي اعتبر أهم أسباب مشكلات التلوث العالمي، فهذه الدول مطالبة بتحمل مسؤوليتها لعلاج هذا المشكل كونها تملك القدرة المالية والبشرية على استخدام تقنيات أنظم وبأقل تكلفة.¹

د_ تقليص تبعية الدول النامية:

تعاني الدول الفقيرة من التبعية للدول الغنية، إذ نجد أن انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يؤثر على صادرات الدول النامية وتخفيض أسعارها، وهو ما يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة فهذه الأخيرة مطالبة بتغيير نمطها التمويلي واعتمادها على التنمية الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي. فالتنمية في الدول النامية يقصد بها نقص استغلال الموارد الطبيعية لتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر.² هـ المساواة في توزيع الموارد:

المساواة في توزيع الموارد يساعد في التخفيض من الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية، وذلك من خلال تساوي فرص وحظوظ الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد.³

و_ تقليص الإنفاق العسكري:

يقصد بالتنمية المستدامة تحويل الأموال من الإنفاق العسكري وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.⁴

2_ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

البعد الإنساني أو ما يعرف بالبعد الاجتماعي للتنمية اجتناب الفقر وإشباع الحاجات الأساسية لغالبية من السكان والعدالة في توزيع الدخل. إذ أن عملية التنمية المستدامة غايتها الأساسية هي استمرار الحياة الإنسانية من خلال تجسيد مجالات العدالة وتكافؤ الفرص والإنصاف والحد من التفاوت وما يرتبط به من فقر وحرمان وجهل وأمية وفساد،

حتى يتمكن الإنسان من تحصيل الاحتياجات التي تضمن الكرامة الإنسانية.

في هذا الصدد توجد عدة نقاط لا بد الإشارة إليها وهي:⁵

¹ الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص35.

² عصماني مخطار، مرجع سبق ذكره، ص53.

³ العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص56.

⁴ الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص36.

⁵ محمد مسعودي، الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد18، 2013، ص108.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

أ_ تثبيت النمو الديموغرافي:

يقصد به السعي إلى تحقيق تطور كبير في تثبيت السكان وهذا نظرا للأهمية البالغة التي يتمتع بها، بالرغم من كون النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات مساوية للمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا إذ أن النمو السريع للسكان يؤثر سلبا على التنمية المحلية للدول ويخفض من الموارد الطبيعية المخصصة لإعالتهم .

ب_ أهمية توزيع السكان:

انعدام التوزيع الأمثل للسكان يعرقل عملية التنمية المستدامة ، حيث نلاحظ أن المناطق الحضرية تتميز بتركيز النفايات كالمواد الملوثة.

3_ البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يهتم البعد البيئي للتنمية المستدامة بضمان حسن تسيير الموارد الطبيعية واستغلالها في تلبية احتياجات الإنسان ، وتحقيق كل هذا يتوقف على الاهتمام بالتنوع البيولوجي والثروات والموارد المكتشفة والمخزنة من الطاقة المتجددة التلوث البيئي.

يمكن تلخيص القضايا المتعلقة بالبيئة في النقاط التالية¹:

أ_ الأراضي:

حدد مضمون وثيقة الأجندة 21 ضرورة حتمية استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي مع مراعاة قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها. بالإضافة إلى حماية الأراضي من التلوث والتصحر وأي شكل آخر من العوامل التي قد تؤثر على الموارد.

ب_ حماية المناخ من الاحتباس الحراري : وقد اهتمت وثيقة الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي وحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يهدد تغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر التي تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

ج_ البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

إدارة هذه المناطق تعد من أصعب المهام هذا راجع إلى تعقد الأنظمة البيئية لها، فالنظام البيئي البحري يتعرض عادة للكثير من المشاكل منها تلوث صادر عن الساحل وتراجع الإنتاجية البحرية للمصايد.

د_ صيانة المياه:

ويقصد بها حماية المياه من الإسراف والتبديد وتحسين كفاءة شبكات المياه ، نظرا لكونها عنصر غير متجدد لأنها معرضة للاستنزاف والتلوث .

هـ_ الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة والنصوص القانونية الزاجرة:

¹ مدحة القرشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص131.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالحماية البيئية في الجزائر

تعد التكنولوجيا المستعملة من طرف البلدان المختلفة أحد أسباب التلوث ، فهي تعرقل التنمية المستدامة وهو ما يتطلب إقامة علاقات تعاون تكنولوجي بين الدول النامية والمتطورة من أجل استحداث تكنولوجيا أنظف تتناسب وظروف الدول النامية .

و_الحد من انبعاث الغازات الحرارية:

يتم الحد من إبعث الغازات الحرارية من خلال العمل على التقليل من استخدام المحروقات والبحث عن مصادر أنظف .

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

الجدول رقم 01: جدول يوضح كيفية تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	تفاوت المياه وكفاءة استخدامها في الأنشطة الصناعية والزراعية	حق الحصول على المياه الصالحة للشرب للسكان الفقراء	ضمان حماية المجتمعات المائية وصيانتها
الغذاء	تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع الانتاجية الزراعية	تحسين الانتاجية قصد ضمان الغذاء	ضمان الاستخدام المستدام للحفاظ على الاراضي والغابات والمياه
الصحة	زيادة الانتاجية عن طريق تحسين الرعاية الصحية	حماية صحة البشر بفرض معايير بيئية في المدينة	ضمان حماية الموارد البيولوجية والأنظمة البيئية الداعمة للحياة
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة	ضمان وصول الطاقة لأغلبية الفقراء	خفض الأثار البيئية والتوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة
التعليم	التدريب وتطويرت المهارات في القطاعات الاقتصادية	ضمان التعليم للجميع من اجل حماية منتجة	إدخال البيئة في البرامج التعليمية ونشر الوعي البيئي
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية ونمو فرص العمل	دعم المشاريع الصغيرة وخلق وظائف للأغلبية	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية

المصدر: باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية، عمان، ص194.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

إن سعى الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إلى تحقيق التنمية المستدامة ناجم عن الوعي الذي تكتسبه هذه الفئات، وذلك بالنظر إلى الأهداف جمعاء عند تحقيقها، وعلى هذا الأساس وجب الوقوف على أهداف التنمية المستدامة والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

- 1_ تحسين نوعية حياة السكان: تحاول عملية التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل.¹
- 2_ احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم البيئية ومحتواها على أنها أساس الحياة، وأنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .
- 3_ إبراز دور مفهوم التربية البيئية: والتي تسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم وذلك من خلال فهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة، التي هم جزء منها، واستخدامها بمسؤولية وتعزيز، كما تعرف التربية البيئية على أنها تعلم استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية القائمة وتنمية احساسهم عن تدهور البيئة.²
- 4_ تحقيق استغلال عقلائي للموارد: من أجل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع استنزافها حفاظا على المخزون الاستراتيجي، فالموارد الطبيعية ليست ملكا للأجيال الحاضرة فقط بل أن للأجيال القادمة نفس الحقوق فيها.³
- 5_ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية، أو على الأقل هذه المخاطر والآثار مسيطر عليها بمعني وجود حلول مناسبة لها.⁴
- 6_ إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع: ويتم ذلك بطريقة تلاؤم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.⁵

يمكن ترجمة الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها في الشكل الموالي

¹ عمار عماري، اشكالية التنمية المستدامة وابعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 1 ايام 7-8 افريل 2008، ص5.

² مراد ناصر، التنمية وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جامعة البليدة، جوان 2016، ص139.

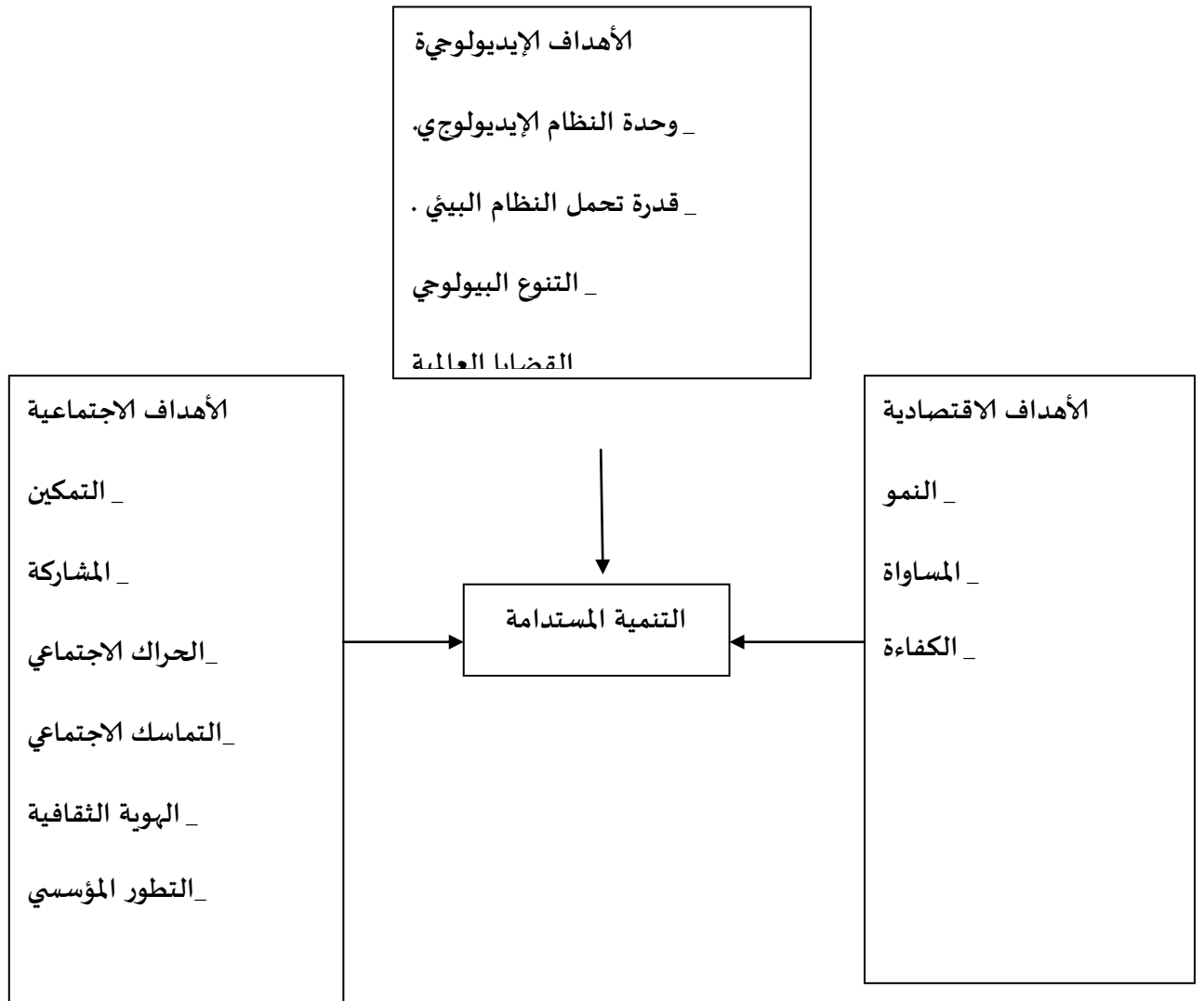
³ جميلة الجوزي، اهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، جامعة الجزائر، ص71.

⁴ ذبيبي عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص32.

⁵ مراد ناصر، مرجع سابق.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

الشكل رقم 2: الأهداف التي يتعين على التنمية المستدامة تحقيقها .



المصدر: دوجلاص موس شيت، ترجمة بهاء شنين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1993، ص 72.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توافر مصادر تمويل مختلفة، وقد لقي هذا الموضوع اهتمام كبير، إذ تمت مناقشته في مائدة مستديرة جمعت وراء البيئة والمالية لكل من الدول الفقيرة والغنية على حد سواء خلال مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة سنة 2002.

ويعتمد تمويل التنمية المستدامة في أي بلد على نوعين من الموارد وهما¹:

الفرع الأول: مصادر التمويل المحلية:

1_ التمويل الذاتي:

يقصد به أن المؤسسة هي من تقوم بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتغطية تكاليف تحقيق الأهداف البيئية المرجوة من المشروع نفسه .

2_ مصادر التمويل الخارجية:

وتتمثل هذه المصادر في الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية وهي:

أ_ البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية:

يتم اللجوء إلى هذه الجهة من المصادر بغية الحصول على موارد مالية اللازمة لإجراء تحسينات بيئية في حالة قصور الموارد الذاتية .

ب_ صناديق حماية البيئة المحلية:

تعد هذه الصناديق أحد موارد التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الأجنبية:

1_ القروض الأجنبية:

ويقصد بها المقادير والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة دولة لدولة أخرى ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفين .

2_ المساعدات الدولية:

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكلفة إجمالية باهظة خاصة بالنسبة للدول النامية، إذ في اجتماع بالي رفضت مجموعة من الدول بزيادة الولايات المتحدة مجددا الموافقة على تقديم مساعدات مالية في إطار التنمية المستدامة.

3_ البنك الدولي :

¹ أحمد زبوط، تمويل التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 61-57.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

في إطار تحقيق التنمية المستدامة انتج البنك الدولي في البداية سياسة تقديم نصائح حول مشكلات البيئة ، ليزداد اهتمامه بالتنمية المستدامة في ماي 1987 إذ خصص موارده لأربع مبادرات تنفيذية، وفي 2003 أقر عن 66 مشروعاً لحماية البيئة.

4_صندوق البيئة العالمي (GEF):

انبثق هذا الصندوق عن الأمم المتحدة عام 1992 من أجل زيادة أدوات وقاعدة التمويل المتعلقة بجدول أعمال القرن 21 والتنمية المستدامة الاتفاقيات المعلنة، وقد بدأ أعماله بمخصصات قدرت 742 مليون دولار .

المطلب الرابع: إشكالية قياس التنمية المستدامة وأهم مؤشراتها.

إن إصدار حكم يخص تطور دولة ما وقياس مستويات التنمية المستدامة التي وصلت إليها يتوقف على مجموعة من المؤشرات التي تم التطرق إليها في لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة عام 1995.

وفي هذا الصدد وجب التطرق إلى مفهوم المؤشر:

الفرع الأول: مفهوم المؤشر:

1_تعريف المؤشر:

يعرف المؤشر على أنه: " أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعاً أو حالة معينة."¹

وهناك من يعرفه بأنه: " متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما"²

يعرف أيضاً ب: "هو أداة، تشير إلى قضية أو ظروف معينة وقياس مقدار أو التغير عبر الزمن. "

2_ خصائص مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تتمتع المؤشرات المعتمدة في قياس التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص التالية:³

القابلية للقياس، الوضوح والثقة بحيث يسهل فهمها وتقبلها، أن تعكس شيئاً أساسياً عن جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إمكانية التنبؤ بها وتوقعها، أن تقوم على بيانات متاحة يمكن جمعها، أن تكون حساسة للزمن وعبر المكان، أن تكون لها مرجعية، أن تساعد على التحكم بها.

أما فيما يخص خصائص ومميزات المؤشر الجيد لقياس التنمية المستدامة فيتمثل في:

وثيق الصلة بالموضوع المراد دارسته، حساس للتغيير عبر الزمن وعبر المكان، حيوي وقادر على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين، متكرر وقابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع شكل منتظم، حقيقي يعكس الواقع، يقدم معلومات وثيقة.

¹ الطاهر الخامرة، مرجع سبق ذكره، ص40

² معتصم محمد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص60.

³ الهام شيلي، مرجع سبق ذكره، ص70.

الفرع الثاني: أنواع مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

_ المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المستدامة:¹

تطرق المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المستدامة للعناصر التالية :

أ _ المساواة الاجتماعية :

يقصد بها تطبيق العدالة أثناء توزيع الموارد ويتم قياسها هي الأخرى من خلال مؤشري الفقر والمساواة في النوع الاجتماعي.

ب _ الصحة العامة :

تحقيق التنمية المستدامة متوقف على مدى توفر الصحة العامة من خلال الحصول على مياه شرب نظيفة، وغذاء صحي ووقاية صحية ، ويتم قياسها من خلال :حالة التغذية، الوفاة، الإصحاح، الرعاية الصحية.

ج _ التعليم:

قياس مستوى التعليم في دولة ما يتم عن طريق :مستوى التعليم، محو الأمية، السكن.

هـ _ النمو السكاني:

كلما انخفض معدل النمو السكاني كلما أثر إيجابا على مستوى التنمية المستدامة .

و_الأمن:

يؤشر عليها من خلال : عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص .

2 _ المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة:²

هذه المؤشرات تصف الحالة الاقتصادية لبلد ما وذلك من خلال مؤشرين هما:

أ _ البنية الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر: الأداء الاقتصادي، التجارة، الحالة المالية.

ب _ أنماط الإنتاج والاستهلاك: من أهم مؤشراتهما: استهلاك المادة ، إنتاج وإدارة النفايات، النقل والمواصلات.

3_ المؤشرات البيئية لقياس التنمية المستدامة:³ من أهم المؤشرات البيئية التي يتم الاعتماد عليها لقياس درجة

النمو في البلدان نجد:

أ _ الغلاف الجوي: وتندرج تحته مؤشرات فرعية هي:التغيير في المناخ، ترقيق طبقة الأوزون، نوعية الهواء.

ب _ الأراضي: يتم اعتمادها لقياس التنمية المستدامة من خلال مؤشراتهما الثانوية التالية: الزراعة، التصحر، الغابات.

ج _ البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: ويؤشر عنها بواسطة: مصايد الأسماك، المناطق الساحلية.

د _ نوعية المياه: ويتم قياسها عن طريق نوعية وكمية المياه.

¹ احمد زيطوط، مرجع سبق ذكره، ص31.

² عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص69.

³ ذبيبي عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص59.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

هـ_التنوع البيولوجي: ويعتمد في قياسه للتنمية المستدامة على الأنظمة البيئية، أنواع الكائنات الحية.

المبحث الثالث: علاقة الجباية البيئية بالتنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: تقييم الجباية البيئية (الإيجابيات والانتقادات)

بما أن التنمية المستدامة تستدعي ترشيد القواعد الضريبية، بحيث تعتبر الأهداف البيئية للضريبة أداة فعالة لمعالجة الاختلالات البيئية، عن طريق الرفع من أسعار الضرائب على المنتجات المضرّة بالبيئة، ومما سبق يمكن أن نوجز أهم الإيجابيات والانتقادات التي توجه إلى الجباية البيئية في النقاط التالية:¹

1_ إيجابيات الجباية البيئية :

- ✓ تعمل الجباية البيئية على تصحيح فشل السوق فيما يخص التأثيرات الخارجية.
 - ✓ اعتبارها وسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، تطبيق المبدأ الملوث يدفع.
 - ✓ التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية من أجل محاربة التلوث حفاظا على البيئة
 - ✓ تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد استعمالا فعالا في الحفاظ على البيئة، في إطار التنمية المستدامة.
 - ✓ وسيلة فعالة تهدف إلى محاربة المصادر الصغيرة للتلوث.
 - ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع البيئية والحفاظ عليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
 - ✓ زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية والرفع من مستواها أو تخفيض الرسوم على اليد العاملة، رؤوس الأموال والادخار.
 - ✓ ضمان استدامة التنمية الاقتصادية بفضل الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية
 - ✓ تعمل الجباية البيئية على إعادة تسعير الموارد الطبيعية، بما يحقق عدم استنزافها واستغلالها بطرق عقلانية.
 - ✓ خلق مناصب شغل في قطاع البيئة من أجل خفض تلوث والحفاظ على البيئة ✓ من جهة، ومن جهة ثانية خفض نسبة البطالة وهو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
 - ✓ ضمان سلامة البيئة المحيطة بالإنسان مما يؤدي إلى إعطائه الحافز للعمل، نظرا لوجود علاقة طردية بين المناخ العمل والانجازات التي يمكن أن يقدمها العامل.
 - ✓ تشجيع السلع البيئية وذلك في حالة الإعفاءات الضريبية أو الإعفاءات بصفة عامة؛ .
- الانتقادات الموجهة للجباية البيئية:
- ✓ صعوبة تحديد الملوث بالإضافة إلى صعوبة تحديد حجم التلوث الذي يمكن أن يحدثه.
 - ✓ تعقد الأنظمة البيئية يؤدي إلى صعوبة تحديد التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن التلوث.

¹ عبد الباقي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

- ✓ عدم تماثل ملوثات البيئية، مما يصعب تقدير حجم الرسوم البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب فيه.
- ✓ التأثير السلبي لزيادة التكاليف مما يؤدي إلى التأثير على تنافسية المؤسسات الوطنية.
- ✓ قد تؤدي ضرائب البيئية إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، وهو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، وإلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.
- ✓ عدم تنافسية السلع التي لا تحتوي الخصائص المحافظة على البيئة
- ✓ قد تتأثر المؤسسات التي تحافظ على البيئة من خلال إنتاج السلع البيئية مما يجعل أسعارها أكبر من سلع التي لا تولى البيئية أية أهمية، وذلك في حالة عدم فرض الضرائب البيئية.
- ✓ ظاهرة الهرب والغش الضريبي، والتي تحد من مساهمة الجباية في حماية البيئة بصفة خاصة وتحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.
- ✓ لا يمكن للجباية البيئية أن تسهم في التقليل من حجم التلوث إلا بنسبة قليلة لذا يجب استعمال توليفة من الوسائل والآليات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى الآليات القانونية.

المطلب الثاني: آليات الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وجب الولوج إلى أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وباعتبار أن الجزائر تطمح إلى تحقيقها فقد تم الاستعانة بعدة وسائل لهذا الغرض المنشود، وبالرغم من أن جل الوسائل التي استعانة بها الجزائر قد تتداخل فيما بينها، إلا أن كل وسيلة لها خصائص ومميزات تجعلها أداة فعالة.

من خصائص الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي، ورغم أن المحروقات وطريقة استخدامها في التنمية الاقتصادية بالجزائر تعتبر من أهم متغيرات التنمية المستدامة فهي تعتبر من العوامل الأساسية لمخاطر البيئة كالتلوث وطرح النفايات الكيميائية، وأن استغلال المحروقات ارتبط بارتفاع أسعارها دوليا وهو استنزاف للموارد الطبيعية غير المتجددة، مما يخل بحقوق الأجيال القادمة لا يمكن أن يحقق إلا تنمية مستدامة مشوهة. ولهذه الإشكالية أوجدت التشريعات المتعددة آليات الجباية البيئية بالجزائر ضمن مجموعة قوانين نذكر منها:

الفرع الأول: القوانين والتشريعات:¹

- القانون 19/1 المؤرخ في 2001/12/12 متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها
- القانون 11/3 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- القانون 10/3 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- القانون 16/3 المتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا
- القانون 03/3 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

¹ عجلان العياشي تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي (التنمية المستدامة وكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 7-8 افريل 2008، ص633.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

- القانون 09/4 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة
- القانون 20/4 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة
- القانون 03/5 المتعلق بحماية البذور ومشاتل النباتات في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 07/5 المتعلق بالمحروقات.
- القانون 12/5 المتعلق بالمياه.
- القانون 12/6 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها.
- القانون 02/7 المتعلق بالمناجم في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 05/7 المتعلق بحماية المساحات الخضراء وتنميتها المستدامة .

فرع الثاني: الرسوم الجبائية وإجراءات تحصيلها :

وهي هيكل الجباية البيئية بالجزائر انطلاقا من سنة 1992 تتمثل في بعض الرسوم المتعلقة بحماية البيئة سابقة الذكر.

ويتضح لنا أن الجباية البيئية بالجزائر توفر آليات مالية هامة تدعم متطلبات المالية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر .

أما فيما يخص إجراءات تحصيل الرسوم البيئية ، والتي تنتج عن الأنشطة التي تلوث البيئة فإن المفتشيات الولاية تقوم بإعداد قائمة الجرد وإحصاء المؤسسات المصنفة سنويا ، وتحيلها إلى قباضة الضرائب المتعددة قبل 30 أبريل من كل سنة .

المطلب الثالث : مساهمة الجباية البيئية بالنهوض بقطاع البيئة في المؤسسات :

لقد أولت الجزائر قطاع البيئة اهتماما كبيرا ، خاصة بعدما كانت قد أهملتها في كل مخططاتها التنموية السابقة ، والتي أخلت كثيرا بالنظام البيئي ، فبعد المشاكل البيئية والتدهور البيئي الذي عرفته حيث كان يسودها تبذير الماء ، وسوء معالجة النفايات الخ ، مما نجم عنه أثار وخيمة ، والتي تركتها الغازات والإفرازات الصناعية على الطبيعة ، وتم تقديرها عن طريق دراسة تم إنجازها في سنة 2002 بحوالي 3.5 مليار والتي تمثل ما نسبته 07% من الداخلي الخام ، وحوالي 2.5 مليار دولار هي خسارة البيئة لعام والتي تمثل ما نسبته 5.21% سنة 2007 ، حيث حتمت على السلطات العمومية تبني إستراتيجية السيطرة عليها ، وذلك من خلال العمل على حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة في منطلقها ، والتي كانت مبادرات ومساعي إنسانية وأخلاقية ، ورؤى فيها نفع وخير لكل السكان ،

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

كما أنها حلول ترضيها الأطراف والجهة التي تدعمها فكريا وماديا ، وتكريسا لدعم الوحدة النظام البيئي ، حيث إن الجباية البيئية ساهم وبشكل مباشر أو غير مباشر في ¹:

- 1 - التقليل من حجم وحدة الصراع والتسابق نحو الاستحواذ على مصادر الثروة ، والإنتاج والتبذير والهدر اللامحدودية للموارد والإمكانات البيئية .
- 2 - التعامل مع عناصر الطبيعية بكيفية منظمة وهادفة ومجدية دون إتلاف الكنوز التي تحتويها من المياه والمعادن..... الخ
- 3 - التوقف على إحداث الظواهر المضرة بالبيئة ، كالتلوث والاختراق والحفريات ، والقطع ، والتحويل والنفايات..... الخ .
- 4 - العمل المتواصل والمكلف، لتوفير مقاييس كمية دقيقة علميا للاستدامة الايكولوجية، أو لصحة النظام البيئي كي تظل الاستدامة البيئية عنصرا متوازنا، بدرجة معقولة ضمن المجالات الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية.
- 5 - إعادة التقييم الموارد البيئية، مما قلل من استنزاف واستغلالها بشكل عقلائي.
- 6 - تعتبر الجباية البيئية تجسيد المبدأ العالبي المعروف بمبدأ الملوث الدافع.
- 7 - عدم الاكتفاء بوضع الوسائل الوقائية لحماية البيئة وتم اللجوء إلى تعزيز أساليب الحماية ⁷ الإدارية بسياسة جزائية.
- 8 - تعتبر من بين أفضل الحلول الاقتصادية والمالية لمواجهة الأضرار البيئية ، كون تأسيس الضرر على فكرة الخطأ..
- 9 - تحسين مداخل الرسم على الأنشطة الملوثة خاصة بعد إعادة تميمه، مما يعد مصدرا هاما لتمويل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، بالرغم من أن الواقع العلمي لا يتلاءم واحتياجات الصندوق.
- 10 - يعمل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ونتيجة لإرادات الجباية البيئية –بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى – على تنصيب خلايا بيئية وأجهزة خاصة بتصفية الغازات والملوثات. كما يعمل الصندوق على إصلاح الأفران المتواجدة على مستوي الوحدات الصناعية من أجل تقليص إفرازاتها التي تسبب في انتشار الأمراض، وذلك بالإنفاق على مراقبة التلوث في المصدر وتمويل عمليات مراقبة حالة البيئة... الخ.
- 11 - تساهم الجباية البيئية من خلال عمل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، على تمويل عمليات تشجيع الاستثمار المدمجة للتكنولوجيات النظيفة، ودعم الموجه لتمويل عمليات المشتركة للمنشآت من أجل إزالة التلوث.

¹ صديقي مسعود، مسعودي محمد، الجباية البيئية كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المداخلة في المؤتمر الدولي (التنمية المستدامة وكفاءة الاستخدام للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ايام 7-8 افريل 2008، ص153-152.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقته بالجباية البيئية في الجزائر

الخلاصة:

كخلاصة للفصل يمكن القول بأن مفهوم التنمية تطور عبر مراحل عديدة ففي البداية كان سائد مفهوم النمو الاقتصادي، الذي اهتم بالجانب الاقتصادي فقط، ثم انتقل بعد الحرب العالمية الثانية إلى المزج بين النمو الاقتصادي والبعد الاجتماعي حيث ساد هذا المفهوم إلى غاية التسعينات، عرفت هذه المرحلة بذل جهود عالمية في توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية مما أدى إلى بروز مفهوم جديد عرف بالتنمية المستدامة الذي جاء بعد صدور تقرير "مستقبلنا المشترك"، "عن اللجنة الأمامية سنة 1987 المعروف بتقرير "بورتلاند" إذ قدم هذا التقرير أول تعريف للتنمية المستدامة، بأنها التنمية التي تستجيب لإشباع حاجات الحاضر دون التضحية بإمكانية الحاجات المتعلقة بالأجيال القادمة، ولتحقيقها لآبد أن تمثل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، وبالتالي تحقيق النمو والاستقرار، والعدالة وضمان الصحة والتعليم والأمان من الجانب الاجتماعي بالشكل الذي يضمن التوزيع العادل للموارد للأجيال الحالية والمقبلة في ظل بيئة نظيفة

الخاصة

الخاتمة:

من خلال ما قمنا باستعراضه في دارستنا، التي حاولنا فيها الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي دفعنا للقيام بهو المتمثل في: " ما مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة".

خلصنا في هذه الدراسة إلى أن الجباية البيئية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة و التنسيق بين جوانبها الاقتصادية و البيئية، فإن الغاية من الجباية البيئية هو المحافظة على البيئة و ضمان الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية مما يسمح بضمان حقوق الأجيال القادمة ،

وفي إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والحيلولة دون استفحال ظاهرة التلوث البيئي، تبنت السلطات الجزائرية جملة من السياسات البيئية من أهم هذه السياسات سياسة إدراج سياسة الجباية البيئية كأداة للحد من أضرار التلوث البيئي، وبغية تفعيل الجباية البيئية الجزائرية اعتمدت السلطات من خلال قوانين المالية وابتدأت من سنة 1992 إلى تأسيس جملة من الرسوم البيئية التي شملت العديد من القطاعات البيئية.

وعلى العموم فإن فعالية الجباية البيئية في أرض الواقع محدودة، كما أن مردوديتها ضعيفة.

اختبار الفرضيات:

مما سبق يمكن اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات المعتمدة في دارستنا:

- 1_ بالرجوع إلى الجانب النظري ، الشق الخاص بالجباية البيئية نجد أن الجباية البيئية مجموعة من الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة و المتمثلة في الضرائب و الرسوم التي تفرض على الأفعال التي تلحق أضرار بالبيئة بالإضافة إلى الإتاوات و التحفيظات الجبائية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- 2_ بالاعتماد على مضمون الجزء الخاص بالتنمية المستدامة في الجانب النظري الذي يثبت صحة الفرضية الثانية، فالتنمية المستدامة هي عملية تهدف إلى تطوير المجتمع و محاربة التخلف الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي، من خلال توظيف الموارد الطبيعية و البشرية و التكنولوجيا بشكل عقلائي.
- 3_ من خلال ما تضمنه الفصل الثاني من تحميل للمعطيات والمعطيات المتحصل عليها من طرف مديرية البيئة تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضية الثالثة ، حيث تم التوصل إلى أنه توجد علاقة طردية بين الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، فلها كان تطبيق الجباية البيئية فعال على أرض الواقع لظنها تم تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال .

خاتمة عامة

النتائج:

انطلاقاً من كل ما تضمنته الجانب هذه الدراسة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1_ الجباية البيئية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، لكونها تلعب دور مهم في نمو الاقتصاد و معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية، فهي أحد مصادر تمويل الأعباء العامة للدولة، كما أنها تلعب دوراً هاماً في الحد من التلوث البيئي .

2- يتميز النشاط الاقتصادي في الجزائر بآثاره السلبية على البيئة، وإهمال الجانب البيئي و عدم إدماجه في النشاط الاقتصادي، فأغلب المؤسسات التي تمارس النشاط الاقتصادي لا تعتمد وسائل صديقة للبيئة تحد من التلوث في محاولة من أجل تجنب تكاليف وأعباء إضافية .

3- نقص الوعي و اللامبالاة الاجتماعي، و عدم اكتراث الكثير من المؤسسات العامة بالبعد البيئي، وهذا راجع إلى نقص حملات التوعية والإعلام بمخاطر التلوث البيئي وتأثير مخلفاتها على البيئة ومكوناتها المادية والمعنوية.

4- تعد الجباية البيئية أداة ذات طابع اقتصادي و مالي لمكافحة التلوث و حماية البيئة، لما لها من مرونة و حساسية في التأثير على مصادر التلوث، كون الجباية البيئية جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة نظراً لانعكاساتها على الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية.

التوصيات:

- إذا أرادت الدولة تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها يجب عليها تفعيل أداة تدخلها و المتمثلة في الضرائب و الرسوم البيئية التي لها علاقة بالبعد البيئي في هذه التنمية.

- الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي حول مساهمة الجباية في تحقيق التنمية المستدامة. حماية البيئة يعتمد بالدرجة الأولى على الوعي التسييري داخل المؤسسات الاقتصادية باعتبار هذا القطاع المصدر الأول للتلوث.

- ضرورة جعل الهدف الأساسي للجباية البيئية هو رفع الوعي لدى الأفراد بالحفاظ على البيئة و ليس التركيز على الحصول الإيرادات الجبائية فقط.

- ضرورة إيجاد ميكانيزمات تهدف إلى تفعيل دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي. تخصيص جزء من إيرادات الجباية البيئية لإجراء بحوث علمية في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة من جهة، و من جهة أخرى القيام بعمليات تحسيسية بأهمية المحافظة على البيئة.

آفاق الدراسة:

خاتمة عامة

- في موضوعنا تم التوصل إلى انه لا يتم تبني كل الضرائب والرسوم البيئية ما يجعل حصيلة ضعيفة، وسيبقى الموضوع مفتوح ومن بين النقاط التي تعتبر آفاقا للبحث نقترح:
- تقييم إجراءات تحصيل الجباية البيئية .
 - أثر تشديد عقوبات التأخير في رفع الرسوم والضرائب البيئية على تحقيق التنمية المستدامة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1_ المصادر:

القران الكريم.

2_ المراجع:

الكتب:

- 1_ حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، بن عكنون ، الجزائر، 2007.
- 2_ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 3_ خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دارالهوما للطباعة والنشر، ط 2، الجزائر، 2006.
- 4_ سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة لنشر وتوزيع التجهيزات العلمية، الإسكندرية ، مصر، 2003.
- 5_ سعيد علي لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، 2000.
- 6_ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، ط 1، الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 7_ عبد المجيد قدرى، دراسات في علم الضرائب، دار الجريز للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 8_ عادل فليح العلي، المالية العامة، ط 2، دار حامد، عمان، 2007.
- 9_ مالك حسين حامد، اقتصادية للمشاكل البيئية واثار التنمية المستدامة، ط 1، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2011.
- 10_ محمد عباس بودويو، يصرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013.
- 11_ محمد عباس المحرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهوما للطباعة والنشر، ط 4، الجزائر، 2008.
- 12_ محمد عباس المحرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3.
- 13_ محمد عباس المحرزي، مدخل الى الجباية البيئية والضرائب، دار النشر ITIS، الجزائر، 2016.
- 14_ محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، دار اليزوري، الاردن، 2015.
- 15_ مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

16_ هاشم عبد الرحمان تکرودي، الاسس الفلسفية للضرائب، دارمنهاج للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.

المجلات والمقالات:

أ_ المجلات:

- 1_ أحمد باشي، دور الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، جامعة الجزائر، 2014.
- 2_ خديجة بوطبل، دور التشريعات الجبائية في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 25، جامعة حسيبة بن بوعلي.
- 3_ صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2 ، 2015.
- 4_ عبد الفتاح عثمان لعربي، احمد مقريف، دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الاول، جامعة ام البواقي، جوان 2017.
- 5_ عبد القادر باخضر واخرون، الخيارات الاستراتيجية للخروج من تبعية المحروقات تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 6، جامعة الاغواط، جوان 2018.
- 6_ عمارة هدى، البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، العدد 12، 2007.
- 7_ فارس مسدور، اهمية تدخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث العدد 7، جامعة البليدة، 2016.
- 8_ كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة البليدة، 2007.
- 9_ محمد بن عزة، دور الجباية البيئية في حماية البيئة من اشكال التلوث، الابحاث الاقتصادية والادارية، العدد 19، جوان 2016.
- 10_ محمد حلبي، فعالية الاعفاءات الضريبية في مكافحة تلوث البيئة، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 92، 2003.
- 11_ محمد عصام الجوزي، عبير ناعسة، النظام الضريبي واثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة شرين، للدراسات والبحوث، العدد 29، 2007.

قائمة المصادر والمراجع

- 12_ محمد مسعودي، الجباية البيئية كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد18، 2013.
- 13_ محمد ناصر، التنمية وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جامعة البلبدة، جوان 2016.
- ب_ المقالات:
- 1_ جميلة الجوزي، اهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، جامعة الجزائر.
- المذكرات:
- 1_ العايب عبد الرحمان، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011.
- 2_ بومدين بكريتي، السياسات الجبائية وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
- 3_ فاطمة الزهراء زرواطي، اشكالية التسيير النفايات واثرها على التوازن الاقتصادي البيئي، اطروحة دكتوراة، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 4_ فاطمة الزهراء عبادي، نظم الادارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراة في علوم التسيير تخصص ادارة اعمال، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- 5_ معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة اعدت لنيل شهادة دكتوراة كلية الاقتصاد، جامعة جمشوق، 2015.
- 6_ ناصري نفيسة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراة، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- 7_ احمد زيتوط، تمويل التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم التسيير جامعة الجزائر.
- 8_ الهام شلبي، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

قائمة المصادر والمراجع

- 9_ الطاهر خامرة، المسؤولية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 2007.
- 10_ السعيد زنت، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015-2016.
- 11_ بن منصور عبد الكريم، الجباية الايكولوجية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة ملود معمري، تيزي وزو.
- 12_ ديبجي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
- 13_ عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007.
- 14_ عصماني مخطار، دور الجباية البيترولية في تحقيق النمو المستدام، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
- 15_ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
- 16_ قطار نور الدين، الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي، مجكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمن دباغين، سطيف، 2016-2017.
- 17_ محمد عبد الباقي، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

الملتقيات والمؤتمرات:

- 1_ صونية بن طيبة، الجباية البيئية كاداة لحماية البيئة، ملتقى دولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 9-10 ديسمبر، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

- 2_عمار عماري، اشكالية التنمية المستدامة زابعادها، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة -سطيف، ايام 7-8 افريل، 2008.
- 3_ المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، اوراق عمل المؤتمر الخامس للادارة البيئية المنعقد في تونس، جامعة الدول العربية، 2007.
- القوانين والمراسيم:**
- 1_ القانون 07-05 المؤرخ في 28 افريل 2005 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية رقم 50 لسنة 2005.
- 2_ القانون 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43.
- 3_ قانون المالية 2006.
- 4_ قانون الرسم على رقم العمال 2016.
- 5_ الامر رقم 01-15 من قانون المالية التكميلي 2015 الجريدة الرسمية 2015، رقم 40 المؤرخ في 23 جويلية 2015.
- 6_ المنشور الوزاري رقم 144-07 المؤرخ في 19 ماي 2007 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 22 ماي 2007.
- 7_ المرسوم التنفيذي 198-06 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 4 جوان 2006.
- 8_ المرسوم التنفيذي 17-170 المؤرخ في 22 مايو 2017 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-065 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة.
- المصادر والمراجع باللغة الاجنبية:
- 1_ Aknin Audre 2201، paris ، cabion de gem den. durable Developpement.
- 2_ Gilles cote impacts et suivi des l evaluation sociaux a acteurs des . La participation du doctorat. Univrsite du partielle comme exigence Presente et soliom. enivrement quebec. 2004.
- مطبوعات بيداغوجية،
- 1_ شني صورية ، مطبوعة بعنوان مفاهيم حول التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017.

قائمة المصادر والمراجع

2_ لجناف عبد الرزاق، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، مطبوعة موجهة للطلبة LMD ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 3 ، 2018-2017.

ملخص الدراسة

ملخص:

تناولنا في دراستنا مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر والتي من خلالها تطرقنا إلى أنواع الضرائب والرسوم البيئية ، كيفية فرضها في الجزائر من اجل الحد من التلوث والمحافظة على البيئة . خلصت الدراسة إلى إن الجباية البيئية تعتبر أداة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وفقا لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عن طريق تطبيق الإجراءات البيئية استجابة للقوانين الخاصة بحماية البيئة ، حيث بينت النتائج ان معظم المؤسسات محل الدراسة تهتم بالقضايا البيئية ، هذا ما يؤكد قناعة المؤسسات بمشروعية الضرائب ورسوم البيئية .

الكلمات المفتاحية: الجباية، الجباية البيئية، التنمية المستدامة، الجزائر

Abstract :

In Our study, we discussed the contribution of environmental taxation to the achievement of sustainable development in Algeria, through which we addressed the types of environmental taxes and fees imposed in Algeria in order to reduce pollution and preserve the environment. The study concluded that environmental collection is an instrument to help achieve sustainable development in Algeria in accordance with its social, economic and environmental dimensions by applying environmental measures in response to environmental protection laws.

Key words : Taxation, Environmental taxation, sustainable development, Algeria